

الاستعمال التعسفي للحقوق الاجرائية

دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة

هادي محمد عبدالله¹، سيروان رؤوف علي²

¹قسم القانون، كلية القانون، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

Email: hadi.abdulla@univsul.edu.iq¹, sirwan.raouf@sulicihan.edu.krd²

الملخص:

أن أعمال الحقوق الإجرائية باختلاف أشكالها سواء أكانت مكنة، أم رخصة، أم سلطة هو لغرض تحقيق المصلحة التي تهدف إليها، والتي تتمثل بخدمة الحقوق الموضوعية؛ لأن فلسفة الحقوق الإجرائية ليست سوى الوصول إلى الحق الموضوعي.

فالمشرع يحاول في تنظيمه للحقوق، وتحديدده لمضمونها، أو السلطات التي تخولها لأصحابها أن يوفق بين كافة المصالح، عامة كانت، أو خاصة؛ لذلك يحق لصاحب الحق الإجرائي أن يستعمل حقه في الحدود التي أجازها القانون، دون أن يتعسف فيه، فإذا تعسف، وأضر بالغير، فإنه يكون مسؤولاً، ويلزم بتعويض الضرر الناجم عنه، ولكن ماهو معيار الذي يتم الركون اليه أو القياس عليه لإضفاء وصف التعسف على ممارسة الحق، هل يتم ذلك بالرجوع الى المعايير التي طرحها القانون الموضوعي(القانون المدني)، أم أن طبيعة هذه الطائفة من الحقوق تستلزم الركون الى غيرها، أو معايير أخرى إجرائية، بحيث تحقق الغرض الذي قرر من أجله؛ لذلك تتطرق هذه الدراسة الى بحث المعايير التي يتم الركون اليها لإستعمال الحقوق الإجرائية، مبينا فيها موقف القانون والقضاء والفقه منها، بالإضافة الى بيان العوامل التي دفعت بالمشرع أن يعامل مع الحقوق الإجرائية معاملة خاصة، ومن ثم عدم مواكبة قضائنا للتطورات التي حصلت في ساحة الفقهاء المدني والإجرائي.

الكلمات المفتاحية: الحقوق الإجرائية، التعسفي، المصلحة.

یوخته:

مەبەست لە بەکار ھێنانی مافە اجرائیھەکان بە ھەموو جۆرە کانییەکاندا جێبەجێکردن، یان خود رخصە، یا خود دەسەلاتێکی یاسایی بێت بۆ بەدیھێنانی ئەو ئامانجە بە کە بۆی داناو، کە ئەویش خزمەت کردنی مافە بابەتیھەکان، لەبەر ئەوەی فەلسەفەی مافە اجرائیھەکان تەنها ئامانج لێی گەشتنە بە مافە بابەتیھەکان.

ياسادانەر لە رىڭخستنى مافەكان وه ديارىكردنى ناوهرۆك و ئهو دهمسەلاتانەى كه دهمبەخشىت به خاومەكهەى، هەول دەدات هاوسەنگى بكات لە نىوان سەرجهەم بەرژموەندىيەكان، گشتى بىت ياخود تايبەت، لەبەر ئهو خاومە مافى اجرائى بۆى هەمىه ئهو مافەى كه هەمىهتە بەكاربەهێنىت لەو چوارچۆمىهەى كه ياسا بۆى ديارىكردووه به بى زىادەرۆى كردن تايپا، ئهگەر زىاده رۆى كرد و زيانى گەيانە بە كەسانى تر، ئهوا بەرپرسياردەمبىت و پابەند دەبىت به قەرەبوو كردنەوى ئهو زيانانەى كه لى دەكهۆيتەوه، بەلام پرسيار لىزەدا ئهوىه كه پىۆمر چى يە بۆ ديارىكردنى تەسەف لەبەكارهێنانى مافدا؟ ئايا وهلامى ئهەم بابەتە به گەرانهوه دەبىت بۆ ئهو پىۆمرانهى كه ياساى بابەتى (ياساى شارستانى) دايانۆن، ياخود سروشتى ئهەم گرۆپە لە مافەكان دەخوازىت كه پىۆمرى تر بەهەندۆم رەگىرىت، ياخود پىۆمرى اجرائى ترىان بۆ بەكاربەهێنىت به شىۆزانك كه ئهو مەبەستە بەدبىنىت كه بۆى ديارىكراوه. بۆىه ئهەم توۆزىنەوىه لىكۆلنىەوىهكه لەو پىۆمرانهى كه مافە اجرائىيەكان پشتيان پىدەبەستىت، به روون كردنەوى هەلوئىستى ياسا و قەزا و فقە لەو بارمىهوه، لەگەڵ روون كردنەوى ئهو فاكترانهى كه واى كردووه ياسادانەر مامەلەيەكى تايبەت لەگەڵ مافە اجرائىيەكان دا بكات، پاشان روون كردنەوى ئهو ئاستەنگانەى كه وایكردووه قەزا نەتوانىت شان بەشانى ئهو گۆرانكارىيانە بروات كه رووى داوه لە هەردوو بوارى فقەى شارستانى و اجرائى.

کلیله وشه‌کان: مافی ریکاریه‌کان، زیاده‌روی، بهرژمونه‌ندی.

Abstract:

The implementation of procedural rights in all its various forms, whether it is formulated in a right, a license, or an authority, aims to achieve the targeted interest. This embodied to serve substantive rights since the aim of procedural right is reaching to substantive right.

The lawmaker, in regulating rights and determine its contain as well as granting the authorities to its holders, attempts to reconcile between all public and private interests. Therefore, it is permissible for procedural right holder to use his/her right within the boundary drawn by law. However, the usage of such right should not lead to arbitrariness. If an individual abusively exercises such right and harm the others, he/she will be accountable and must compensate the damage. The question arises is what is the measurement to determine or describe the arbitrariness in exercising such right? Is this recognizable by referring to standards provided by civil law, or the nature of such rights entails to depend on other procedural standards in a way that achieves the goal which the right aimed to obtain. Thus, this study aims to search for standards that the procedural rights depend on, explaining the legislative, judicial, and jurisprudence attitude. In addition, the study intends to explain the factors that motivated the lawmaker to treat with procedural rights in a special way, and then the barriers that impede the courts to step forward toward the progress accomplished in the civil and procedural fields.

Key words: Procedural rights, Arbitrary, Interest.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والتسليم على سيدنا (محمد) وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، بفضل ان نوضح مقدمة هذا البحث من خلال الفقرات الآتية :

أولاً/ مدخل الى موضوع البحث

إن إعمال الحقوق الإجرائية باختلاف أشكالها من مكنة، أو رخصة، أو سلطة هو لغرض تحقيق المصلحة التي تهدف إليها، وتتمثل هذه المصلحة في خدمة الحقوق الموضوعية؛ لأن أحد أهداف الإقرار بهذه الطائفة من الحقوق هو الوصول الى الحق الموضوعي.

والمرشح المدني يحاول في تنظيمه للحقوق، وتحديد مضمونها، أو السلطات الممنوحة لأصحابها أن يوفق بين كافة المصالح؛ لذلك يحق لصاحب الحق أن يستعمل حقه في الحدود التي أجازها القانون دون أن يتجاوزها، فإذا جاوزها فإنه يكون متعسفاً، ومن هذه الزاوية يختلف استعمال الحق الموضوعي عن استعمال الحق الإجرائي، فالأصل في استعمال الحق الموضوعي هو الجواز، في حين أن استعمال الحق الإجرائي، يجب أن يستند إلى نص أو بذى صفة قانونية⁽¹⁾، الأمر الذي أدى بالفقه والقضاء إلى اعتماد معيارين لتحديد دائرة التعسف في استعمال الحق الإجرائي، أحدهما يتعلق بالمصلحة من استعمال الحق، والآخر يتعلق بالأضرار التي تترتب على استعمال الحق ونحاول من خلال هذا البحث التركيز عليهما.

ثانياً/ أهمية موضوع البحث وأسباب إختياره

تكمن أهمية هذا البحث في أنه لم تعد المسؤولية الناجمة عن استعمال الحق موضع خلاف في الفقه الموضوعي، خاصة بعد أن أصبحت محلاً للمعالجات التشريعية، أما بخصوص الحقوق الإجرائية وإستعمالها، فإن إجماع الفقه لم يكن منعقداً تارةً من حيث المسؤولية عن إستعماله، وتارة أخرى، من حيث المعايير التي يخضع لها إستعمال هذه الطائفة من الحقوق، وإن كانت القوانين الإجرائية قد تعرضت الى إيرادات تطبيقات للمسؤولية المدنية الناجمة عنه، دون تحديد المعيار الذي يتم الإعتماد عليه عند الإستعمال، مما سبب خلافاً في القضاء، والفقه حوله، وأثار تساؤلات كان مفاده هل بإمكان القضاء التدليل على التعسف بالرجوع الى المعايير

(1) ينظر: المادتان (261 و 262) من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951، وكذلك المادة (1/52) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969.

الواردة في المادة(7) من القانون المدني؟ أم هناك حاجة الى وضع معايير خاصة ذات طابع إجرائي للتدليل على الإستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية؟ وحيث أن التدليل على التعسف في إستعمال الحقوق الإجرائية، وميعار التعرف عليه من المواضيع التي لايزال لم تحظ باهتمام الفقه الإجرائي العراقي، ولا توجد دراسة له بشكل وافي ضمن مواضيع القانون الإجرائي، وأن الذي يجده المدقق لحد إطلاعنا، هو ما إشار اليه الفقه المدني، والذي لا يفي بغرضه بخصوص الحقوق الإجرائية، فضلاً عن إشارة بعض الفقه الإجرائي في مؤلفاتهم وشروحاتهم، بصورة عرضية، حين تعرضهم لشروط الدعوى دون أن يجد بحثاً مستقلاً يعالج فيه حالات الاستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية.

1. ثالثاً/ إشكاليات موضوع البحث ومنهجه

لم ينص المشرع على التعسف في إستعمال الحق في نطاق القانون الإجرائي كقاعدة عامة إسوة بالقانون الموضوعي، مما سبب خلافاً في القضاء، والفقه بخصوص المعايير التي يتم الإعتماد عليها للتدليل على التعسف في المجال الإجرائي، وهذا يثير إشكاليات عدة منها تخص معايير التعسف، فما هي الدائرة التي يعد صاحب الحق الإجرائي متعسفاً في إستعماله؟ هل يمكن توظيف المعايير المقررة في القانون الموضوعي في القانون الإجرائي؟ وتلت تلك الإشكالية، إشكاليات أخرى منها: ما تتعلق بمدى خضوع إستعمال الحقوق الإجرائية للرقابة القضائية، وإذا أصبح الشخص متعسفاً، فهل يصبح مسؤولاً على وفق القانون المدني؟ وماهي العوامل التي دفعت بالمشرع أن يعامل مع هذه الطائفة من الحقوق معاملة خاصة؟ والسبب وراء عدم مواكبة القضاء لدينا التطورات التي حدثت في ساحة الفقه المدني والإجرائي بخصوص إستعمال هذه الحقوق؟ ستحاول معالجة هذه الإشكاليات وغيرها في ثنايا البحث، متبعاً منهج التحليل المقارن، وذلك من خلال تحليل نصوص القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل، وقانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل، وقانون الإثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 المعدل، ومقارنتها بالقانون المدني المصري رقم 40 رقم 131 لسنة 1948 المعدل 1951 المعدل، وقانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم 13 لسنة 1968 المعدل، وقانون الإثبات المصري رقم 25 لسنة 1968 المعدل، بإضافة إلى تحليل الآراء الفقهية التي قيلت بصدد موضوعنا، معززاً ذلك بالقرارات القضائية.

رابعا/ خطة البحث

ارتأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى مطلبين، يتضمن كل مطلب على فرعين وعلى النحو الآتي

- **المطلب الأول :** فكرة عدم الاضرار بالغير معياراً لإستعمال الحقوق الإجرائية.

- الفرع الأول : عدم الإضرار بالغير في ميزان القانون.

- الفرع الثاني : فكرة عدم الإضرار بالغير في ميزان الفقه والقضاء.

- **المطلب الثاني :** فكرة المصلحة معياراً لأستعمال الحقوق الإجرائية.

- الفرع الأول : فكرة المصلحة في القانون المدني.

- الفرع الثاني : فكرة المصلحة في قانون المرافعات المدنية وقانون الإثبات.

ثم ننهي البحث بخاتمة نوضح فيها أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الأول: فكرة عدم الإضرار معياراً لإستعمال الحق الإجرائي

تمثل فكرة عدم الإضرار بالغير إحدى المعايير التي إستند إليها الفقه الإجرائي لتقدير التعسف في إستعمال الحق الإجرائي، وأن هذا المعيار يستلزم وجود القصد، أو نية الإضرار، لدى صاحبه، وأطلق عليه الفقه⁽²⁾، المعنى الضيق لنظرية أو مفهوم التعسف في إستعمال الحق، ويرى جانب غير قليل من الفقه⁽³⁾ الى أن هذا المعيار هو الوحيد لتقدير التعسف في استعمال الحق الإجرائي؛ لان القول بإجازة المسؤولية عن كل إستعمال لهذه الطائفة من الحقوق، بمجرد إصابة الخصم بالضرر، سيؤدي الى إنكار وجود هذه الحقوق؛ ولهذا السبب لم يقر هذا الاتجاه بإقامة المسؤولية عن إستعمال الحقوق الإجرائية خارج النطاق الضيق لنية الإضرار.

ولتوضيح هذا المعيار سنقسم هذا المطلب الى فرعين، سنتناول في الفرع الأول بيان موقف القانون الموضوعي، وكذلك الإجرائي في كل من العراق ومصر تجاه المعيار المذكور، اما الفرع الثاني فنخصصه لبيان موقف الفقه والقضاء تجاه هذا المعيار.

الفرع الأول: معيار عدم الإضرار بالغير في ميزان القانون

إن فكرة عدم الإضرار بالغير تمثل إحدى المعايير التي إستند إليها الفقه الإجرائي لتقدير التعسف في إستعمال الحق الإجرائي، وأنها تستلزم وجود القصد، أو نية الإضرار لدى صاحبه، فمعيار التعسف هنا هو وجود نية الإضرار لدى صاحب الحق، بحيث لو كانت هذه النية هي العامل الاساسي الذي دفعته لإستعمال حقه، لأصبح متعسفا فيه، ولو نتج عن هذا الإستعمال منفعة غير مقصودة، أو ثانوية، ومثال ذلك: قيام المدعي برفع الدعوى على المدعى عليه على سبيل التنكيل وبقصد التشهير به، أو إنكار الخصم على خصمه أنه وارث معه، كأن ينكر أخوته وحقه معهم في الميراث، ثم تثبت هذه الأخوة قضاءً ويثبت حقه، كما يثبت للمحكمة أن الإنكار كان منصرفاً الى التنكيل⁽⁴⁾.

لقد أخذ المشرع المصري والعراقي بمعيار عدم الإضرار بالغير كمعيار لإستعمال الحقوق بصورة عامة، حيث أعتبرت المادة(5/أ) من القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948 أن نية الإضرار بالغير هو سبب لإعتبار إستعمال الحق إستعمالاً غير مشروع، وكذلك أعتبرت المادة(1/2/7) من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 أن إستعمال الحق يكون غير جائز إذا لم يقصد به سوى الأضرار بالغير؛ وبذلك فإن تحقق هذه النية، وحدوث الضرر وثبوت علاقة السببية بينهما تمثل أركان هذه المسؤولية.

يرى رأي من الفقه⁽⁵⁾ بأن المشرع المصري قد أخذ بالمعيار المذكور أيضاً في المادة(188) من قانون المرافعات المدنية والتجارية⁽⁶⁾؛ لأنها قد حصرت الأمر في فكرة الكيد، أي في صورة الخطأ العمدي التي تدرج تحت صورة قصد الإضرار بالغير، ولم يعتمد المشرع على الأفكار الأخرى التي طرحها الفقه مثل فكرة الخطأ الجسيم أو اليسير، حتى لا يؤدي الى إحجام صاحب الدعوى أو الحق من مباشرة حقه، مما يؤثر سلباً على حق التقاضي والذي ضمنته الدساتير والقوانين العادية، لكن هذا الرأي لم يحظ بالتأييد حتى في ساحة الفقه المصري التي ولد فيها، وإنقذه البعض⁽⁷⁾، بحق مبرراً إياه أن ما إتجه اليه الرأي المذكور هو تعبير عن موقف الفقه والقضاء في فرنسا، وهو تطبيق خاص فقط بالقانون الفرنسي الذي يفتقر الى وجود نص عام فيه لنظرية التعسف في إستعمال الحق بصورة عامة، وهذا ماجعل من القضاء الفرنسي أن يتفهم الأمر بالكيفية التي تتسجم أو تتلائم مع الوضع التشريعي في فترة زمنية دون أخرى، بدليل صدور أحكام من القضاء الفرنسي والتي قضت بالمسؤولية إستناداً الى الخطأ الجسيم، و الخطأ البسيط أحياناً،

(2) ينظر: د. أحمد إبراهيم عبدالنواب، الإساءة في إجراءات التقاضي والتنفيذ، دراسة تاصيلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 334.
(3) للمزيد حول هذه الآراء ينظر: د. عزمي عبدالفتاح، نحو نظرية عامة لفكرة الدعوى أمام القضاء المدني، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، 1986، ص 240 وما بعدها، وكذلك ينظر: د. إبراهيم أمين النفاوي، التعسف في التقاضي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 237 وما بعدها.

(4) اشار اليه مصطفى مجدي هرجة، أحكام التقاضي الكيدي- إساءة إستعمال حق التقاضي، ط1، دار محمود، 2006، ص 22.
(5) يعد الأستاذ الدكتور عزمي عبدالفتاح هو رائد هذا الإتجاه، والذي عرض رأيه المذكور في المتن بمناسبة بحثه لفكرة الدعوى والتعسف فيها، ولأن حق الدعوى يعد من أهم وأشهر الحقوق الإجرائية؛ لذلك يمكن تطبيقها على سائر الحقوق الإجرائية للمزيد ينظر: د. عزمي عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 240 وما بعدها.

(6) تنص المادة(188) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم 13 لسنة 1968 على أنه(1. يجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات مقابل النفقات الناشئة عن دعوى أو دفاع قصد بهما الكيد. 2. ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة السابقة يجوز للمحكمة عند إصدار الحكم الفاصل في الموضوع أن تحكم بغرامة لا تقل عن أربعين جنيه ولا تجاوز أربعمئة جنيه على الخصم الذي يتخذ إجراء أو يبدي طلباً أو دفعاً أو دفاعاً بسوء نية).

(7) ينظر: د. أحمد إبراهيم عبدالنواب، مرجع سابق، ص 355.

وكذلك فعل الفقه الفرنسي الشيء ذاته، إذ ذهب إتجاه منه الى جواز المسؤولية في حالة الخطأ غير العمدي⁽⁸⁾، كما أن الرأي السابق في الفقه المصري يصطدم مع نص المادة (188) من القانون نفسه، ولا يتفق مع ما جاء بالأعمال التحضيرية، ويخالف بما يسلم به الفقه، ويتجه اليه القضاء المصري الحديث⁽⁹⁾.

وجدير بالذكر أن المشرع المصري وإن كان قد قدم معياراً عاماً للتدليل على التعسف في إستعمال الحق الإجرائي في المادة (188) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، ألا أنه قد أورد تطبيقات لهذه الفكرة في المواد (4/235، 246، 270) منه، دون الإعتداد بالمعيار الوارد في المادة (188) منه، حيث أنه قد علق إضفاء وصف التعسف في تلكم الأحوال على نتيجة العمل الإجرائي الذي كان محلاً للحق، ويتم الحكم بالتعويض كجزاء علاجي للإستعمال التعسفي بمجرد رد الطلب، بناء على طلب المتضرر.

أما بخصوص موقف المشرع الإجرائي العراقي فإنه لم يأت بنص صريح و عام، يؤكد أخذه بهذا المعيار مثلما صرح بذلك في المادة (1/2/7) من القانون المدني⁽¹⁰⁾، لكنه بالرجوع الى النصوص القانونية المختلفة في قانون المرافعات المدنية، يجد المتفحص بأن هناك تطبيقات تقرر منح التعويض للمتضرر، عند إخفاق صاحب الحق في إستعمال حقه، دون أن تقدم معياراً للتدليل على التعسف، حيث يرى بعض الفقه⁽¹¹⁾ أن المسؤولية لا تتحقق إلا في حال إساءة مباشرة الحق الإجرائي في الدعوى، وهذه الحالة تستلزم توافر الكيد، وسوء النية وقصد الإضرار بالغير، أو على الأقل الخطأ الجسيم الذي يقترب من العمد كحالة الغش والتدليس في الإجراءات. وبعبارة أخرى ما تقدم لا تنهض مسؤولية الخصم الا بحدود تضمينه الرسوم والمصاريف القضائية، ومن هذه التطبيقات نجد بأن المادة (229) من قانون المرافعات المدنية العراقي، أجازت للخصم المعارض عليه إعتراض الغير المطالبة بالتعويض، إذا أخفق المعارض إعتراض الغير في إعتراضه⁽¹²⁾، وكذلك المادة (244) منه والتي أجازت للمحجوز عليه المطالبة بتعويض الضرر الذي لحقه من جراء حجز في حالة رفعه أو إبطاله⁽¹³⁾. وهناك حالة أخرى نصت عليها المادة (1/291) من القانون والتي أجاز أيضاً الحكم بالتعويض للمشكو منه عما لحقه من ضرر⁽¹⁴⁾. يفهم من هذه التطبيقات بأن المشرع وإن لم يصرح بالمعيار الذي يتم التعويل عليه للتدليل على التعسف، الا أن المحكمة لا تقرر التعويض الا بعد التحقق من من الركن المادي للعمل الإجرائي التعسفي، المتمثل بالإنحراف عن غاية الحق سواء أكان في ضوء المعيار المادي (نية الإضرار)، أم في ضوء المعيار الموضوعي (المصلحة) بالإضافة الى ركن الضرر، وعلاقة السببية بينهما.

أما بخصوص قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979 فنجد بأن موقف المشرع من الأخذ بالمعيار كان واضحاً، فأكدت المادة (25/ثانياً) من القانون على معيار نية الإضرار بالمتقاضى كمعيار لإستعمال الحق الإجرائي المتمثل بحق الإنكار، بحيث أجازت المادة المذكورة للمتضرر المطالبة بتعويض الضرر الناجم عن الإنكار التعسفي أو الكيدي سواء في نفس الدعوى أو في دعوى مستقلة⁽¹⁵⁾. وأورد القانون المذكور عدة تطبيقات لفكرة الإستعمال التعسفي لحق الإثبات في المواد (37، 38، 42، 51، 52، 119/4) منه، حيث إستخدم المشرع في صياغة المواد المذكورة، ألفاظ دالة على أخذه بهذا المعيار، مثل (الكيد لخصمه، تواطئاً، الكذب)، حيث أجازت تلكم المواد للخصم المتضرر المطالبة بالتعويض، عند ثبوت التعسف في إستعمال تلكم الحقوق بالكيفية الواردة فيها، فضلاً عن ذلك فإن المادة (115/ثانياً) منه أجازت للمحكمة ان ترفض توجيه اليمين الحاسمة اذا كان الخصم متعسفا في توجيهها، وتتميز هذه الحالة بأن المشرع نفسه قد إستخدم لفظ "تعسف" خلافاً لما أنتجه في المادتين (6 و7) من القانون المدني والذي استخدم عبارة "الاستعمال الجائر وغير الجائر"، وكذلك المادة (25/ثانياً) من القانون نفسه، والذي استخدم لفظ "الكيدي" للدلالة على نية

(8) اشار الى هذا النقد إبراهيم أمين النفاوي، مسؤولية الخصم عن الإجراءات، دراسة مقارنة في قانون المرافعات، اطروحة الدكتوراه قدمت الى كلية الحقوق بجامعة عين شمس، 1987، ص 310.

(9) ينظر: د. أحمد إبراهيم عبدالتواب، مرجع سابق، ص 355.

(10) للمزيد حول موقف المجلة وقانون الضمانات، والذان قد تم تطبيقهما قبل صدور القانون المدني تجاه مسألة التعسف ومقارنتهما بالأخير ينظر: فريد فتان، الخطأ تحت ستار الحقوق، بحث منشور في مجلة القضاء، العدد الاول، السنة العاشرة، كانون الثاني 1952، ص 36 و37.

(11) ينظر: د. هادي حسين الكعبي، الاصول العامة في قانون المرافعات المدنية، نظرية تحديد الاختصاص القضائي، ج 1، مكتبة السهوري، بيروت، 2021، ص 194-196.

(12) ينظر: المادة (229) من قانون المرافعات المدنية العراقي.

(13) ينظر: المادة (244) من قانون المرافعات المدنية العراقي.

(14) ينظر: المادة (1/291) من قانون المرافعات المدنية العراقي.

(15) ينظر: المادة (25) من قانون الإثبات العراقي.

الإضرار بالغير، ربما يكون السبب في ذلك هو منح المحكمة سلطة واسعة لتقدير حالة التعسف حين توجيه اليمين بالإستعانة الى المعايير الأخرى للتعسف غير معيار الإضرار بالغير، علماً بأن لفظ " التعسف " ذات نطاق واسع لا يمكن حصره بمعيار واحد⁽¹⁶⁾.

ويفهم من ما ذكر اعلاه أن المعايير التي ذكرت في المادة(7) من القانون المدني العراقي، وإن كان ممكن تطبيقها في شأن الحقوق الإجرائية، وللتدليل على التعسف في إستعمالها، نظراً لطابعها الشمولي، وإنطباقها على كافة الحقوق الموضوعية، والإجرائية على السواء، لكن القضاء العراقي كما يتبين لنا في هذا المطلب، لم يرجع إليها، ولم يطبقها كاملة؛ وبذلك يتبين حاجة تشريعنا الإجرائي لمثل هذا النص، لذا مطلوب من ينبغي على المشرع العراقي والكوستاني ان يسد هذا الفراغ التشريعي عن طريق الإتيان بنص عام على حظر الإستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية، وتحديد الجزاء الإجرائي الذي يتم فرضه، بحيث يشمل جميع المسالك التعسفية التي يلجأ إليها أشخاص الخصومة، إذ أن إيراد مثل هذا النص يغني المشرع من إيراد تطبيقات لهذه الفكرة في ثنايا قانون المرافعات المدنية، وقانون الإثبات، ويتم ذلك عن طريق تعديل المادة(155) من القانون، وإضافة الفقرة(ثانياً) إليها، على أن تقرأ كالآتي (المادة155/ثانياً: يحظر الإستعمال التعسفي لحق الدعوى، أو الدفع، وللحكمة أن تقرر عدم قبوله، إذا وجدت بأن صاحبه كان متعسفاً في إستعماله، دون الإخلال بحق المتضرر من المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي يصيبه عن ذلك في نفس الدعوى، أو في دعوى مستقلة)، وتعد ذلك محاولة إيجابية نحو تجنب من ظاهرة تضخم النصوص، وما لها من آثار سلبية على العمل القضائي، فبدلاً من تخصيص أكثر من مادة وبصورة متشعبة له وقد تعثر بها من النواقص التي تسبب إختلافاً في التطبيق، لأكتفى بالنص على الجزاء المقرر عند الإستعمال التعسفي لهذه الطائفة من الحقوق، وإذا استجاب المشرع لهذا الإقتراح، فإن تعليق العمل بالتطبيقات التشريعية لها، أو إلغائها، تصبح ضرورة تفرضها مقتضيات التجنب من ظاهرة حشو النصوص القانونية⁽¹⁷⁾.

الفرع الثاني: معيار عدم الإضرار بالغير في ميزان الفقه والقضاء

يتولى المشرع في كل دولة بوضع قوانين، تتماشى والتطورات التي تطرأ على حياة الافراد، حمايةً لحقوقهم، ويقوم القضاء، بإختلاف أنواعه ودرجاته، بتطبيقها، مما يحقق الحماية القانونية لهم، وتظهر أهمية دور القضاء بما يضطلع به، وما يستتبطه من الحلول، التي من شأنها إعطاء الحيوية للنصوص لكي يتم تطبيقها على الوقائع، وكأنها صادرة بمناسبة الدعوى المنظورة أمامه.

أن بيان موقف القضاء في كل دولة تجاه مسألة قانونية يقتضي الرجوع الى ساحة قضائها، ودراسة القرارات الصادرة منه، إذ بالرجوع الى القضاء المصري يجد المتفحص بأن لهذا القضاء تاريخ طويل مع تطبيق معيار عدم الإضرار بالغير، والسبب في ذلك يرجع الى أن هذا المعيار هو المعيار السائد والمأخوذ به في ظل التشريعات الإجرائية التي سبقت قانون المرافعات المدنية والتجارية النافذ المعدل، حيث يرى بعض الفقه⁽¹⁸⁾ بأن القضاء المصري لم يواجه صعوبة البحث عن معيار لتقدير التعسف في إستعمال الحقوق الإجرائية؛ لان نصوص القانون تكفلت منذ وقت مبكر بهذه المهمة، إذ تضمنت المادة (115) من قانون المرافعات الأهلي، والمادة(120) من قانون المرافعات المختلط تحديد هذا المعيار، والذي قصر التعسف في إستعمال الحقوق الإجرائية على النطاق الضيق بقصد الإضرار، وقد تبنى قانون المرافعات الصادر لعام 1949 المعيار ذاته في المادة(361) منه؛ وبذلك فإن القضاء المذكور ظل أميناً على هذا المعيار، وظل يردد في أحكامه منذ وقت طويل الحاجة الى قصد الكيد من أجل نشأة المسؤولية، مما يعني أنه إعتنق في معظم أحكامه معيار إستعمال الحق بقصد الإضرار بالغير كمعيار عام لتطبيق نظرية التعسف في إستعمال الحق، متخذاً من فكرة إنعدام المصلحة معياراً مادياً يسترشد به في التحقق من توافر نية الإضرار بالغير⁽¹⁹⁾.

⁽¹⁶⁾ ورد في الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري بخصوص المادة(5) منه، بأن المشروع تجنب أو تحامى إصطلاح(التعسف) لسعته وإبهامه، وجانب أيضاً كل الصيغ العامة بسبب غموضها وخلوها من الدقة، واستمد من الفقه الاسلامي بوجه خاص الضوابط الثلاثة التي اشتمل عليها النص، وإستخدم ذات التعبير الفني ذي الدلالة الخاصة بها، لبيان أن لها دلالة واضحة تختلف عن العمل غير المشروع، إذ تمثل خروجاً على حدود الحق الغائية، بينما يمثل العمل غير المشروع خروجاً على الحق من حيث حدوده الموضوعية للمزيد ينظر: القانون المدني، مجموعة الأعمال التحضيرية، ج1، الباب التمهيدي أحكام عامة، دار الكتاب العربي، دون بيان سنة النشر، ص 208 و209. وكذلك ينظر: د. شوقي السيد، التعسف في استعمال الحق، طبيعته ومعياره في الفقه والتشريع والقضاء، ط1، دار الشروق، 2008، ص 326.

⁽¹⁷⁾ للمزيد حول أسباب تضخم القواعد القانونية ينظر: د. عبدالكريم صالح عبدالكريم و د. عبدالله فاضل حامد، تضخم القواعد القانونية-التشريعية، دراسة تحليلية نقدية في القانون المدني، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة 6، العدد 23، أيلول 2014، ص 153 وما بعدها.

⁽¹⁸⁾ ينظر: إبراهيم أمين النفاوي، مسؤولية الخصم عن الإجراءات، مرجع سابق، ص 299.

⁽¹⁹⁾ للمزيد حول قرارات قضاء النقض المصري بخصوص هذا المعيار ينظر: د. إبراهيم أمين النفاوي، التعسف في التقاضي، مرجع سابق، ص 341 وما بعدها، وكذلك ينظر: د. أحمد إبراهيم عبدالتواب، مرجع سابق، ص 347 و348.

أما عن موقف القضاء العراقي بخصوص هذا المعيار، يجد المتخصص لبعض قرارات بأنه قد اعتبر استعمال الحقوق الإجرائية بنية الإضرار موجبا للمسؤولية عن التعسف، وإلى هذا الإتجاه اشارت محكمة التمييز العراقية في إحدى قراراتها بأنه "إذا كانت إزالة شيوخ المأجور قسمة بطلب المؤجر قد اضررت بالمستأجر وأخلت بالمنفعة المعقود عليها، ولم تقيد الشركاء، فيكون طالب إزالة الشيوخ (المؤجر) قد تعسف في استعمال حقه ووجب عليه الضمان... وقد ثبت أن المدعى عليه المذكور (المؤجر) لم يقصد من وراء تصرفه سوى الإضرار بالمدعي المتمثل بإخلال المنفعة المعقود عليها، بالنظر لتغيير وضعيته و واجهته، كما لم يستفيد الشركاء من نتيجة القسمة"⁽²⁰⁾، واعتنقت المحكمة المذكورة فكرة الإضرار بالغير معياراً لتقدير التعسف في استعمال الحقوق الإجرائية، حينما قالت في إحدى قراراتها بأنه "يحق لمن اقيمت ضده دعوى جزائية ان يطلب التعويض عما اصابه من ضرر في سمعته أو رزقه بسبب الشكوى، إذا ظهر أن الشكوى كيدية، ولم تعزز بدليل ولم يكن لها مبرر"⁽²¹⁾، وفي قرار آخر جعلت المحكمة عدم وجود نية الإضرار سبباً لتحميل المدعى عليه مصاريف الدعوى، وإعتبار المدعي كاسياً لها حتى ولو قام المدعى عليه بالوفاء بعد إقامتها، مادام المدعي كان محقاً في إقامتها ولم يكن متعسفاً في ممارسة حقه"⁽²²⁾، وفي قرار آخر ترى الهيئة العامة لمحكمة التمييز بأنه "... إذا كان الاصل أن رفع الشكوى حق للمشتكي لا تترتب عليه المسؤولية، غير أن الشكوى إذا خالفت الحقيقة، ولم تثبت فإن المشتكي يسأل عن الضرر الذي سببه للمشتكى منه، إذا كان سيء النية أو كان قد رفع الشكوى بدون ترو، أو عدم الإحتياط، أو كان قد اختلق واقعةً كاذبةً بسوء القصد للنكاية والانتقام، ولما كان الثابت ان شكوى المدعى عليه لدى حاكم التحقيق قد رفعت بعد اقامة الزوجة المدعية دعواها بالمهر المؤجل.... ولهذه الاسباب يكون ذهاب الحكم المميز الى ثبوت مسؤولية المدعى عليه الاول صواباً...."⁽²³⁾.

ومن الواضح أن القضاء العراقي ظل أميناً على هذا المعيار، وظل هذا المعيار يتردد في احكامه، منذ وقت طويل، وساد في قراراته الحاجة الى الكيد أو نية الإضرار، من أجل قيام المسؤولية، وإذا تصفحنا بعضاً من احكامه فسوف يتضح ذلك بجلاء ففي قرار لمحكمة التمييز قضت بأنه "إذا قدم المدعى عليه شكوى كيدية كاذبة ضد المدعي وسبب له أضراراً مادية وأدبية، فيكون مسؤولاً عن هذا الضرر، ويلزمه تعويض المدعي عملاً بالمادتين (202 و7) من القانون المدني؛ لان حق التقاضي وإن كان مكفولاً لكل مواطن، لكن استعماله استعمالاً غير جائز، وبقصد الإضرار بالآخرين يستوجب المسؤولية القانونية"⁽²⁴⁾. وقد أكدت المحكمة المذكورة مسلكها المذكور آنفاً من خلال قرارها المرقم 263/مدنية أولى/2005 الصادر في 2005/5/14 بقولها "أن حق المدعي بالمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه، والناشئ عن الدعوى التي اقامها الاخير كيدية وأنه لم يقصد بها سوى الإضرار بالغير"⁽²⁵⁾. وساوت المحكمة المذكورة في قرار آخر لها بين التعسف وبين نية الإضرار بالغير، وكأنها مقتنعة بأن التعسف في المجال الإجرائي ينحصر في حالة واحدة وهي وجود قصد الإضرار بالغير، حيث قالت المحكمة "...الجواز الشرعي ينافي الضمان، فلا يسأل المدعي عن أي ضرر يلحق بالمدعى عليه بسبب اقامة الدعوى، ما لم يكن متعسفاً في اقامتها أو قاصداً الإضرار به"⁽²⁶⁾.

(20) ينظر: القرار التمييزي المرقم 155/هيئة عامة أولى/1972 الصادر من محكمة التمييز العراقية في 1973/6/23، المنشور في النشرة القضائية، العدد الثاني، السنة الرابعة، بغداد، 1975، ص 44-47.

(21) ينظر: القرار التمييزي المرقم 398/مدنية رابعة/1974 الصادر من محكمة التمييز العراقية في 1974/6/3، المنشور في النشرة القضائية، العدد الثاني، السنة الخامسة، بغداد، 1977، ص 71.

(22) ينظر: القرار التمييزي المرقم 419/مدنية أولى/1974 الصادر من محكمة التمييز العراقية في 1975/3/5، المنشور في مجموعة الأحكام العدلية، العدد الاول، السنة السادسة، 1976، ص 205.

(23) ينظر: القرار التمييزي المرقم 10 و11/هيئة عامة/1979 الصادر من محكمة التمييز في 1979/4/21 المنشور في مجموعة الاحكام العدلية، العدد الثاني، السنة العاشرة، 1979، ص 33-35.

(24) ينظر: القرار التمييزي المرقم 116/مدنية ثالثة/2001 الصادر من محكمة التمييز العراقية في 2001/1/20، المنشور في مجلة العدالة، العدد الرابع، بغداد، 2001، ص 55.

(25) نقلاً عن وداد وهيب لعمود، إساءة استعمال الحق الإجرائي، دراسة مقارنة في القانون المدني والفقه الاسلامي، بحث منشور في المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 12، ابريل 2020، ص 93.

(26) ينظر: القرار التمييزي المرقم 1074/عقار 86-87 الصادر من محكمة التمييز في 1987/5/23 أشار اليه ابراهيم المشاهدي، المبادئ القانونية في قضاء محكمة التمييز، في القسم المدني، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 2007، ص 329. ومن الملاحظ أن محكمة تمييز إقليم كردستان هي الأخرى التي سلكت نفس المسلك المذكور في قرارها المرقم 654/الهيئة المدنية/2018 في 2018/11/28 قائلة (... أن اللجوء الى القضاء حق كفله الدستور والقانون ولايمنع أحد من اللجوء اليه لرفع شكواه الا إذا كان الغرض منه إلحاق الضرر بالغير أو كانت الشكوى كيدية للذات لا يتوفران في شكوى المميز عليها- المدعى عليها- وأن الأخيرة إستعملت حقها استعمالاً جائزاً لم يضمن ما ينشأ عن ذلك من ضرر وأن الجواز الشرعي ينافي الضمان وكفله نص المادة 6 من القانون المدني....) منشور من قبل جاسم جزاء جعفر هورامي، صفوة المبادئ القانونية لمحكمة تمييز إقليم كردستان العراق للفترة 2018-2020، ج 1، ط1، مكتبة يادكار، 2020، ص 89 و90.

يتبين من خلال هذا السرد لبعض قرارات القضاء العراقي، بان الأخير وعلى الرغم من عدم وجود نصوص إجرائية صريحة بخصوص جواز إقامة المسؤولية عن التعسف في استعمال الحقوق الإجرائية، إلا انه قد أستعان بالمعيار الذي طرحته المادة (1/2/7) من القانون المدني، باعتبار المادة المذكورة لا تقتصر على الحقوق الموضوعية وحدها، بل تكون شاملة لجميع أنواع الحقوق الموضوعية والإجرائية على حد سواء⁽²⁷⁾، اضافة الى ذلك فانه، من خلال تفحص تلك المقررات، يتبين لنا بان هذا القضاء قد خلط، بين الحين والآخر، في بيان الاساس الذي تقيم عليه هذه المسؤولية، تارة تقيمها على اساس الخطأ، وأخرى على اساس التعسف، حتى وجدنا بأنه اشارت في إحدى مقرراتها بأن سندها القانوني هو المادتان (7 و 202) من القانون المدني، علماً بأن مجال أعمال هاتان المادتان كانت مختلفة تماماً⁽²⁸⁾.

كما قلنا بان المشرع العراقي لم يصرح الأخذ بالمعيار سوى ماتضمنته المادة (1/2/7) من القانون المدني، وكذلك، المادة (25/ثانياً) من قانون الإثبات، وأن النصوص الأخرى المذكورة اعلاه ليست الا تطبيقات لهذه الفكرة، وبالرجوع الى هذا القضاء نجد بان التطبيقات القضائية في العراق كانت مختلفة، ولم تكن على نهج، أو نمط معين، بحيث سلك القضاء العراقي نحو تطبيق المعايير الواردة في المادة (7) من القانون المدني، ولم يركز على معيار معين لفترة محددة دون الأخرى مثلما حدث في مصر⁽²⁹⁾.

يرى بعض الفقه⁽³⁰⁾، بحق، أن فكرة الضرر وحدها لا تكفي كضابط مستقل لاستعمال الحق بصفة عامة، فلا يتصور أن يشترط لاستعمال الحق ألا يترتب على استعماله ضرر بالغير، فهو ضابط سلبي وليس إيجاباً من شأنه الحث على منع استعمال الحقوق، عن طريق قياس منفعتها على ما يصيب الغير من ضرر، وإن تقبل فكرة الضرر من عدمه يعتمد على ضوابط أخرى تتعلق بالاستعمال العادي أو غير العادي للحق وفقاً لصريح نص المادة السادسة من القانون المدني⁽³¹⁾. وأن التسليم بهذا الرأي لا يؤدي الى إفتقاد أهمية فكرة الضرر ودورها لقيام المسؤولية؛ لانه يشكل أحد أركان هذه المسؤولية، ولا يجوز تعويض المدعي إذا لم يلحقه الضرر جراء الاستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية، لكنه لا يصلح أن يكون معياراً عاماً لاستعمال الحق الإجرائي، لأن الأصل وفقاً لنص المادة السادسة من القانون المدني أنه لا مسؤولية على من يستعمل حقه استعمالاً مشروعاً حتى ولو ترتب على ذلك ضرر بالغير، ومن ثم لا يكفي الضرر للقول بالتعسف، بخلاف فكرة المصلحة فإنها تعتبر كمؤشر عن توافر نية الإضرار بالغير، إذا كانت المصلحة تافهة أو منعدمة، كما أنها لازمة مع فكرة الضرر لبيان وقوع التعسف من عدمه.

بالنظر للتشدد الذي حملته النظرية، والذي جعلها فريسة سهلة لسهام معارضيها، ولعدم مواكبته وتطورات التي حصلت في ساحة الفقه المدني الحديث، بخصوص فكرة قيام المسؤولية، ولمناقضته لما إتجه اليه هذا الفقه بضرورة تعويض كل متضرر، وعدم جواز تركه دون مَعْوَض، أو تعويض، ولمخالفته الواضحة لأصل قديم، والذي دافعت عنه جميع الشرائع السماوية والوضعية المتمثل بـ "الضرر يزال"⁽³²⁾، بالإضافة الى عجزها عن تقديم حلول لبعض المسائل العملية التي لم يتمكن أصحاب النظرية الرد عليها مثل مسألة النية، والتحقق منها، وكيفية إثباتها⁽³³⁾، حيث أعتبر الفقه كل هذه الأمور من الصعوبات التي جعلت أصحابها أن يبقوا منفردين

(27) أشارت محكمة التمييز العراقية الى هذا الموضوع بصريح العبارة في متن قرارها التمييزي المرقم 2018/مدنية أولى/1995 الصادر في 14/12/1995، فضلاً عن سردها للتطبيقات التشريعية لنظرية التعسف في المنظومات القانونية العراقية المختلفة، المنشور من قبل إبراهيم المشاهدي، المختار من قضاء محكمة التمييز، قسم القانون المدني والقوانين الخاصة، ج2، مطبعة الزمان، بغداد، 1999، ص 188-190.

(28) لعل هذا الاختلاف بين الخطأ من جهة، والتعسف من جهة أخرى هو السبب وراء تدخل التشريعات المقارنة عن طريق إيراد نصوص خاصة بنظرية التعسف في استعمال الحق، وتنظيمها في الباب التمهيدي لقوانينهم، معتقدين في ذلك بأن لهذه النظرية من معنى العموم، الذي يجعلها أن تنطبق على جميع نواحي القانون دون أن تكون مجرد تطبيق لفكرة العمل غير المشروع والمثال على ذلك المادتان (4 و 5) من القانون المدني المصري، وكذلك المادتان (6 و 7) من القانون المدني العراقي. للمزيد ينظر: د. شوقي السيد، مرجع سابق، ص 290 و 291.

(29) للمزيد حول موقف القضاء العراقي بخصوص بقية المعايير الواردة في المادة (7) من القانون المدني ينظر: المطلب الثاني من هذا البحث.
(30) ينظر: عبد الباسط جميعي "الإساءة في المجال الإجرائي، إساءة استعمال الحق في التقاضي والتنفيذ، مجلة القانون والاقتصاد، عدد خاص، 1983، ص 244 و 245. نقلاً عن د. أحمد إبراهيم عبدالتواب، النظرية العامة للحق الإجرائي، دراسة تأصيلية مقارنة، ط1، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 219.

(31) تنص المادة (6) من القانون المدني العراقي على (الجواز الشرعي ينافي الضمان، فمن إستعمل حقه إستعمالاً جائزاً لم يضمن ما ينشأ عن ذلك من ضرر)، تقابلها المادة (4) من القانون المدني المصري التي تنص (من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسؤولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر).

(32) للمزيد حول هذه القاعدة وتحليلها وتأصيلها والقواعد التي تتعلق بها ينظر: عبدالغفور محمد البياتي، القواعد الفقهية في القضاء، المجلد الأول، ط1، دار النهضة، 2010، ص 124-134.

(33) ينظر: عبدالعزيز بن عبدالله عبدالعزيز الصعبي، التعسف في استعمال الحق في مجال الاجراءات المدنية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2010، ص 93.

في ساحة الفقه، ومن ثم تراجع القضاء تبعاً لذلك عن التمسك بها بحسب المراحل، أو بالتدرج، بدءاً بالتخفيف منها عن طريق التعويل على فكرة المصلحة للاسترشاد بها على توافر نية الإضرار بالغير⁽³⁴⁾، وإنهاءً بالتخلي عنها، أو هجرها حتى في بلدها الأصل، والتوجه صوب فكرة المصلحة وكفايتها لتقدير التعسف⁽³⁵⁾.

فضلاً عما تقدم من الانتقادات الموجهة إلى المعيار المذكور فإن بعض الفقه المصري لا يؤيد اعتبار نية الإضرار معياراً عاماً لتقدير التعسف في المجال الإجرائي؛ لأن المادة (188) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري قاصرة عن إستيعاب التعسف في إستعمال الحق الإجرائي من ناحيتي المعيار والتعويض، وكان شأنها في ذلك شأن أقرانها في قانون المرافعات الأهلي وقانون المرافعات المختلط⁽³⁶⁾، فضلاً عن ذلك أن التوقف عند قصد الكيد بموجب نص المادة المذكور، يتناقض و طبيعة المسؤولية التي تنجم عن إستعمال الحقوق الإجرائية؛ لأن البعض اعتبر هذه الحقوق من الحقوق ذات الطبيعة المختلطة، وأن الطابع الإجتماعي الذي يُكون أحد أكتافها يقتضي تجريد صاحبها من الحصانة، كلما أدى إستعمالها إلى الإخلال بالتوازن بينهما؛ وبذلك يحول دون إستعمالها بالشكل الذي يتعارض مع غايتها⁽³⁷⁾، كما إن أصحاب هذا المعيار قد ربطوا نية الإضرار بالخطأ العمدي، وإن كان بعض مؤيديهم في الفقه والقضاء قد قاموا بالتخفيف من شدته بالقول إلى جواز ترتب المسؤولية أحياناً دون النظر إلى درجة هذا الخطأ، وأحياناً أخرى بجواز ترتبها في حالة الخطأ غير العمدي أيضاً، لكن هذا الأمر لم ينقذهم من سهام النقد؛ لأن أساس فكرة التعسف هو العمل في فلك الحق دون الخروج عن نطاقه المادي، أي يتم داخل المشروعية، لكن إذا خرج صاحبه عن الحدود المادية المرسومة، فمعناه أنه إرتكب خطأً دون أن يكون متعسفاً، فضلاً عن الخلاف الواضح بين الخطأ العمدي وبين نية الإضرار في التعسف، فلا يوجد الخطأ إلا بإجماع كل من ركنيه المادي والمعنوي، أما التعسف من خلال نية الإضرار، فإنه يكفي مجرد إتجاه النية إلى الإضرار، أي هي الركن الوحيد في التعسف، فلا يحتاج إلى إتخاذ سلوك مخالف لقاعدة من القواعد التي فرضتها⁽³⁸⁾.

أما في العراق، يجد المتفحص أن قانون أصول المرافعات الملغي، وكذلك قانون المرافعات المدنية النافذ لم يتعرض إلى موضوع الإستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية⁽³⁹⁾، وأنهما كان خالياً من إيراد نص عام بخصوص هذه المسألة، بل أورد تطبيقات لها في ثنايا القانونين، والتي لم يكن هناك إتفاق حول طبيعتها فيما إذا كانت هذه التطبيقات تشكل حقوقاً لأشخاص الخصومة، أو واجبات عليهم، بالإضافة إلى ما ورد في المادة (25/ثانياً) من قانون الإثبات؛ ولهذا السبب لم يكن هناك أرضية خصبة للإختلافات، ولم تجر نقاشات صارمة في الفقه أو في القضاء -مثلما شاهدناها في مصر - بخصوص المعيار الذي يتم بموجبه تقدير التعسف في إستعمال الحقوق الإجرائية، لكنه يجب أن لا يشكل هذا الفراغ أو الخلو التشريعي حائلاً أمام القضاء للإجتهد وممارسة دوره في العثور على مخرج يتلائم، أو يتمشى و فلسفة الحقوق الإجرائية، إذ الضرورة تقتضي أن يواكب القضاء التطورات التي تحدث في ساحة الفقه؛ لأن واجب القاضي لا ينحصر في التطبيق الحرفي للنصوص، بل يجب عليه أن يتفهم النصوص وفلسفتها قبل تطبيقها، وإتباع التفسير المتطور لها، ومراعاة الحكمة من التشريع عند تطبيقها بالكيفية التي تصدت إليها المادة (1) من القانون المدني، والمادة (3) من قانون الإثبات⁽⁴⁰⁾.

أما بخصوص المادة (7/2أ) من القانون المدني العراقي والتي تقابل المادة (5أ) من القانون المدني المصري فإن جميع ما قيل بخصوص هذه الأخيرة في الفقه المصري، ينطبق على المادة العراقية؛ وبذلك نستطيع القول بأن فكرة الضرر لا يكفي ولا يصلح كمعيار مستقل لإستعمال الحقوق بصورة عامة في العراق؛ لأن إثبات نية الإضرار بالغير يحتاج إلى عوامل خارجية كالمصلحة من حيث وجودها، أو عدمها، أو من حيث تفاقتها، أو عدم تناسبها مع ما يصيب الغير من ضرر للقول بتوافر تلك النية من عدمه، بالإضافة إلى ذلك فإن المشرع العراقي لم يعتبر نية الإضرار بالغير معياراً وحيداً لتقدير التعسف، وإنما تطرق إلى معايير موضوعية أخرى بإمكان القاضي الإستعانة بها للوصول إلى تحديد نية الإضرار، ومن ثم الوصول إلى تقدير التعسف، أو الإعتماد عليها بصورة

(34) ينظر: د. شوقي السيد، مرجع سابق، ص 354-357.

(35) ينظر: إبراهيم أمين النفاوي، مسؤولية الخصم عن الإجراءات، مرجع سابق، ص 310.

(36) والمراد بها المادة 115 من القانون الأهلي والمادة 120 من القانون المختلط.

(37) ينظر: د. إبراهيم أمين النفاوي، التعسف في التقاضي، مرجع سابق، ص 240.

(38) ينظر: د. إبراهيم أمين النفاوي، التعسف في التقاضي، المرجع السابق، ص 242.

(39) ينظر: المادة (2) من قانون أصول المرافعات المدنية والتجارية الملغي رقم 88 لسنة 1956، وكذلك المادة (6) من قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969، ويلاحظ أن المشرع في كليهما لم يشير إلى فكرة الإستعمال التعسفي لهذه الطائفة من الحقوق، ومن ثم الجزاء المقرر له.

(40) للمزيد حول آراء الفقه العراقي بخصوص التفسير المتطور للقانون وفق المادة (3) من قانون الإثبات، وعلاقتها بالمادة (1) من القانون المدني ينظر: محمد احمد رمضان، دور القاضي في إنشاء القاعدة القانونية المدنية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد، 1985، ص 351 وما بعدها.

مستقلة لتقدير التعسف، كما أن بعض الفقه⁽⁴¹⁾ يعتبر المصلحة معياراً إيجابياً لبيان أحقية صاحب الحق في استعمال حقه من عدمه، الأمر الذي يفسح المجال لإستعمال الحقوق المقررة لهم، وتمنع مصادرتها؛ وبذلك يذوب مخاوف الفقه تجاه فكرة المصلحة وأثرها السلبي على إستعمال الحقوق الإجرائية⁽⁴²⁾، وبذلك يتبين بأن فكرة الضرر لوحدها غير كافية، كفكرة مستقلة أو ضابطاً مستقلاً للتدليل على الإستعمال المشروع، أو لتقدير الإستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية، إنما يمكن الإستعانة بها كضابط موضوعي مع فكرة المصلحة، حين وقوع التعارض بين المصالح المختلفة، وضرورة البت فيها، لمعرفة أي منها هي الأجدر بالرعاية، وترجيحها على بقية المصالح.

نتيجة الإنتقادات الموجهة الى المعيار المذكور، فإن بعض الفقه⁽⁴³⁾ حاول البقاء في فلك الضرر، والدفاع عن المعيار معتقداً بصلاحيته لأن يكون معياراً لتقدير التعسف، بعد إجراء تحوير فيه، وتتضمن فكرتهم بضرورة المقارنة بين الضرر من جهة والمصلحة من جهة أخرى حيال إستعمال الحق، وأن تغليب الضرر على المصلحة يعد بحد ذاته كافياً لإعتباره معياراً لتقدير التعسف في إستعمال الحقوق، أي أن غلبة الضرر الناجم عن إستعمال الحق على المصلحة التي يجلبها إستعمالها تعد كافية للقول بتعسف صاحبه، ومن ثم قيام مسؤوليته عن إستعماله، والعكس صحيح أيضاً بخصوص رجحان المصلحة على الضرر⁽⁴⁴⁾.

ويرجع بعض الفقه⁽⁴⁵⁾ تأصيل الرأي المذكور الى الفقه الإسلامي، والذي يعتبر مبدأ التوازن بين المنافع والأضرار معياراً ناجحاً لاستعمال الحق في الشريعة الإسلامية، ويتكون هذا المبدأ من شقين: يتعلق الأول منهما بالمصلحة من إستعمال الحق، وهي تشمل مجموع المنافع المادية والمعنوية التي يربتها القانون على استعمال الحق، أما الشق الثاني يتعلق بمجموع الأضرار التي تصيب الشخص نفسه من عدم استعمال الحق، وكذلك الأضرار التي تصيب الغير من جراء استعمال الشخص لحقه، فإذا كانت كفة الميزان بجانب المصلحة، بأن كانت راجحة على الأضرار الناجمة عنه، فيكون حينئذ إستعمال الشخص لحقه مشروعاً، ولا يترتب عليه مسؤولية مدنية، ولا يمنع من إستعماله، أما إذا كانت الغلبة للأضرار على المصلحة، فيمنع حينئذ من إستعماله، بإعتباره متعسفاً في استعمال حقه، ويجعله مسؤولاً إذا توفرت أركان هذه الأخيرة، وهذا هو المعيار الثاني لنظرية التعسف في القانون المدني العراقي⁽⁴⁶⁾.

ولم يتمكن التحوير الذي أجراه الفقه المذكور على هذا المعيار من إنقاذه وإعادة الروح اليه؛ لأن إجماع هذا الفقه لم يعتقد أصلاً بخصوص الأخذ بأي من الفكرتين (الأضرار والمصلحة) للدلالة على مبدأ التوازن بين المنافع والأضرار، ومعرفة فيما إذا كان إستعمال الحق يشكل تعسفاً من عدمه، ويذهب البعض منهم الى أن التعسف يقع عندما يترتب على استعمال الحق ضرراً فاحشاً بالغير، وأنهم لا يعتدون بالمصلحة لكونها نسبية، وتتغير من زمان لآخر، ومن مكان الى آخر، وهذا الرأي لم يحظ بالقبول في الفقه؛ لأن العودة الى فكرة الضرر لتقدير التعسف، وعرضها بطريقتهم الخاصة ليس الا نوع من الردة في الحكم، ويرجعنا ثانية الى النقاش الذي حسمه الفقه، وتخلّى عنه القضاء، فضلاً عن أن معيار الضرر الفاحش هو المعيار الذي اعتمدته مجلة الاحكام العدلية لإستعمال الحقوق، ولم يأخذ به التشريعات المدنية الا إستثناءً⁽⁴⁷⁾، والمعروف أن ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه، ولا يمكن التوسع في تفسيره أو القياس عليه، فضلاً عن ذلك فإن بعض الفقه⁽⁴⁸⁾ يرى بحق بأن "الضرر الفاحش" ليس معياراً لتقدير التعسف؛ لأن صاحبه بإتيانه السلوك الذي ينجم عنه الضرر الفاحش يخرج عن حدود الحق، وكل خروج عن تلك الحدود يجعل صاحبه وكأنه مرتكب لخطأ، دون أن يكون ممارساً للحق، ويرى هذا الرأي⁽⁴⁹⁾ بأن ما أوردها المشرع من التطبيقات لهذه الفكرة في القانون المدني

(41) ينظر: د. علي عبيد الحديدي، التعسف في استعمال الحق الاجرائي في الدعوى المدنية، دراسة مقارنة، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2015، ص 91.

(42) للمزيد حول حجج الفقه للتمسك بفكرة الضرر والتشدد فيها، ومن ثم التضييق في نطاق المسؤولية عن إستعمال الحقوق الإجرائية ينظر: د. عزمي عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 245.

(43) ينظر: د. عبدالله مبروك النجار، التعسف في استعمال حق النشر، دراسة مقارنة بين الفقهاء الاسلامي والمدني، دار النهضة العربية، 1995، 237 وما بعدها.

(44) أخذت محكمة النقض المصرية بهذا الرأي في الطعن رقم 1723 لسنة 49 ق. جلسة 1981/6/2 بقولها ((... إشتمال مقال الناقد على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة واخرى يكون القصد منها التشهير فإن المحكمة في هذه الحالة توازن بين القصدتين وتقرر لايهما كانت الغلبة في نفس الناشر...)) اشار اليه مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص 443.

(45) ينظر: د. أحمد إبراهيم عبدالنواب، الإساءة في إجراءات التقاضي والتنفيد، مرجع سابق، ص 356.

(46) ينظر: المادة (2/7ب) من القانون المدني.

(47) ينظر: المادة (1/1051) من القانون المدني العراقي، والمادة (807) من القانون المدني المصري

(48) ينظر: د. عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج 1، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة الجديدة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 963.

(49) ينظر: د. عبدالرزاق أحمد السنهوري، المرجع السابق، ص 941.

تدخل ضمن تطبيقات العمل غير المشروع دون التعسف في استعمال الحقوق⁽⁵⁰⁾، بالإضافة الى ذلك فإن بعض الفقه بحق يرى أن فكرة الضرر لوحدها كمؤشر لمبدأ التوازن بين المنافع والأضرار غير كاف للقول بالتعسف في استعمال الحق؛ لأن التعسف صور متعددة، وقد يقع التعسف حتى ولو لم يقع اي ضرر بالغير، مما يعني أن فكرة المصلحة أعم من فكرة الضرر كمعيار لاستعمال الحقوق⁽⁵¹⁾.

المطلب الثاني: فكرة المصلحة معياراً لاستعمال الحق الإجرائي

علمنا فيما تقدم بأن الفقه هجر فكرة الضرر، وتخلّى عنها القضاء، لعدم صلاحها كمعيار مستقل لاستعمال الحق بصفة عامة، إذ يحتاج إثبات نية الإضرار بالغير اللجوء الى وسائل خارجية كفكرة المصلحة، أو انعدامها، للقول بتوافرها من عدمها، وهذا الأمر يجعل منه عاجزاً عن تحقيق غرضه، للتدليل على وجود التعسف من عدمه إلا بالإستعانة بالمصلحة؛ وبذلك يمكن القول أن لفكرة المصلحة فائدتان: تتمثل الأولى منهما، بأن للمصلحة دور وسيلي، وأنها تساعد المحكمة في التوصل أو التثبت من قصد الإضرار بالغير لدى الشخص، ويمكن إثبات هذا الأمر عن طريق الإستعانة بفكرة المصلحة من حيث تفاهتها أو عدم تناسبها مع ما يقع بالغير من أضرار نتيجة استعمال الحق، أما الفائدة الثانية تتمثل بأن المصلحة تشكل معياراً إيجابياً لبيان أحقية صاحب الحق في استعماله من عدمه، الأمر الذي يتيح للأفراد استعمال الحقوق المقررة لهم قانوناً ويمنع من مصادرتها⁽⁵²⁾.

أن المصلحة كمعيار لاستعمال الحق بصورة عامة، كانت محل إهتمام المشرع العراقي في القانون الموضوعي، و في القانون الإجرائي، حيث ربطت المادة(7) من القانون المدني استعمال الحق بصورة عامة بفكرة المصلحة، بالإضافة الى ما ذهبت اليه المادة(6) من قانون المرافعات المدنية بخصوص ربط استعمال حق الدعوى بفكرة المصلحة، علماً بأن حق الدعوى يعد من أهم وأشهر الحقوق الإجرائية؛ لذلك نقسم هذا المطلب الى فرعين، نخصص الفرع الاول لتسليط الضوء على فكرة المصلحة في القانون المدني، أما الفرع الثاني سنركز على بيان موقف قانون المرافعات المدنية من هذه الفكرة.

الفرع الاول: فكرة المصلحة في القانون المدني

أن استعمال الحق على وفق البند(ب و ج) من الفقرة(2) من المادة(7) من القانون المدني العراقي يرتبط بتحقيق غاية، تتمثل بتحقيق مصلحة، بمعنى أن إنتفاء الغاية، أو إنحراف صاحب الحق عن تلك الغاية كأن إستعمله لتحقيق مصلحة أخرى، أو لتحقيق مصلحة تفاهة، مقارنة بالضرر الذي يصيب الغير، فإن ذلك يجعله متعسفاً؛ لأن المصلحة المراد تحقيقها أصبحت غير مشروعة، وهذا ما دفع ببعض الفقه⁽⁵³⁾، بحق، الى القول بأن إعتبار المصلحة معياراً لاستعمال الحق هو تخصيص لمعيار الغاية؛ لأن المصلحة نوع من جنس الغاية، وهي أكثر دقة وموضوعية عن معيار الغاية، مما يجعلها أدق من ناحية الإنضباط وأسهل من ناحية التطبيق⁽⁵⁴⁾.

والمراد بالمصلحة هي المنفعة التي تعود على صاحب الحق سواء كان هو من يستعمل الحق أم غيره مثلما في الحقوق الغيرية⁽⁵⁵⁾، فالمصلحة ينظر اليها من زاوية من تقرر الحق لصالحه، فحقوق السلطة الابوية مثلاً تتقيد بما تحققه من مصلحة للأبناء ومن ثم يقدر التعسف بالنظر الى المصلحة التي تعود على الابناء من إستعمال آبائهم لهذه الحقوق، وكذلك الحال في حقوق السلطة الزوجية، أو في الولاية أو الوكالة وغيرها من الحقوق التي تتحدد غايتها بتحقيق مصلحة لغير أصحابها. اما الحقوق التي تهدف الى تحقيق مصلحة لذاتها كالدائن أو المالك أو المؤجر، فإنه في تقدير التعسف، ينظر الى مدى ما يعود على أصحابها من مصالح نتيجة إستعمالهم لهذه

(50) عكس هذا الرأي ينظر: د. أحمد شوقي محمد عبدالرحمن، الدراسات البحثية في المسؤولية المدنية، المجلد الاول، المسؤولية المدنية الشخصية، منشأة المعارف، 2007، ص 52. ومن خلال الدراسة والتمحيص في كلا الراين وصلنا الى نتيجة مفادها أن تاصيل هذا الاختلاف يرجع الى نظرة هؤلاء الفقهاء الى التعسف وفيما إذا كان يشكل نظرية مستقلة وبإمكانها ترتيب المسؤولية بعيداً عن أحكام عمل غير المشروع، وبين ما إذا كان التعسف تطبيقاً من تطبيقات العمل غير المشروع.

(51) للمزيد حول صور التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي والقانون المدني المصري ينظر: د. شوقي السيد، مرجع سابق، ص 269-276 و 302.

(52) ينظر: د. أحمد إبراهيم عبدالنواب، النظرية العامة للحق الإجرائي، مرجع سابق، ص.

(53) ينظر: د. شوقي السيد، مرجع سابق، ص 294.

(54) قريب من هذا المعنى ينظر: د. عبدالرزاق احمد السهوري، مرجع سابق، ص 960.

(55) تتميز هذه الحقوق بأنها مقررة لمصلحة اصحابها والغير معاً، والا ما كان يمكن أن تعد حقوقاً، مما يعني أنها لا تكون خالصة لاصحابها، وأنما يداخلها حق للغير أو واجب قبله، لكن الفقه الإجرائي إستقر على إستخدام لفظ "السلطة" على هذا ما تتضمنها هذه الطائفة من الحقوق، مما يمكن إعتبارها إحدى أشكال الحقوق الإجرائية شأنها شأن المكن والرخص. للمزيد: د. جلال العدوي، النزول عن الحقوق وغيرها من مراكز القانون الخاص، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، جامعة الاسكندرية، كلية الحقوق، سنة 13، العددان 3 و4، 1964، ص 184-186.

الحقوق؛ وبذلك تبدو أن غاية الحق في كلتا الحالتين تتمثل بالمصلحة، وهي ليست مطلقة، وليست تعبيراً عن الهوى، بل يجب أن تتسم بالجدية والمشروعية؛ وبذلك فإن الجدية والمشروعية تمثلان ظاهرين للمصلحة، وتقاس بهما هذه الأخيرة، بحيث لو انحرف صاحب الحق عن تحقيقها، لتفاهته أو لعدم مشروعيته، لأصبح حينئذ استعمال الحق إستعمالاً تعسفياً ومن ثم تترتب عليه المسؤولية⁽⁵⁶⁾.

والمرجع العراقي قيّد استعمال الحق بفكرة المصلحة من خلال النص عليها في المادة (2/7) ب و ج) من القانون المدني⁽⁵⁷⁾، وبينا سابقاً بأن يكاد ينعقد إجماع الفقه على أن حكم هذه المادة يسري على جميع أنواع الحقوق الموضوعية والإجرائية، وكذلك الحقوق العامة منها، أو الخاصة⁽⁵⁸⁾، حيث قدم البند (ب و ج) من الفقرة (2) من المادة العراقية معيارين يتم بواسطتهما التعرف على المصلحة، ومن ثم بيان نوعية استعمال تلك الحقوق، وفيما إذا كان إستعمالها تعسفياً من عدمه، لكن البعض في الفقه المصري يذهب إلى إبعاد من ذلك بالقول أن فكرة المصلحة هي التي تغطي جميع المعايير المقترحة في المادة (5) من القانون المدني؛ لأنه يرى بأن معيار قصد الأضرار بالغير المنصوص عليه في الفقرة (أ) منه، وإن كان ينطوي في أغلب صورته على غياب المصلحة وهي غاية الحق، إلا أنه لا يجد سبيله في التطبيق إلا من خلال المعيار الثاني المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة، وهذا ما جعل هذا الفقه أن يندرج موضوع غياب المصلحة ضمن صور التعسف وفقاً لمعيار المصلحة⁽⁵⁹⁾، وجدير بالذكر أن موضوع الإستعانة بالنصوص الأخرى في التطبيق أمر وارد، ويستلزمها حسن تطبيق القانون، والوصول إلى الحق الموضوعي والذي يمثل الغاية الأساسية من تشريع القوانين عموماً، والتشريعات الإجرائية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى ذلك فإن النصوص الإجرائية ما وضعت إلا من أجل خدمة النصوص الموضوعية، كما أن النصوص تقسر بعضها بعضاً وتكمل بعضها بعضاً؛ لذا نرى بأن تعدد هذه المعايير في المادة (7) من القانون المدني العراقي، وكذلك المادة (5) من القانون المدني المصري كان الهدف منه، هو تغطية جميع حالات الإستعمال التعسفي للحقوق، لكي يتماشى الوضع التشريعي في العراق ومصر مع ما هو سائد في الفقه الإسلامي، بإعتباره المصدر الذي إستمدت منه المعايير الثلاث الواردة في كلا القانونين، ونستدل في ذلك بما ورد في فقرتي (4 و 8) من مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني المصري والأسباب الموجبة للقانون المدني العراقي⁽⁶⁰⁾.

علمنا مما تقدم أن المرجع العراقي قد قدم معيارين يتم بواسطتهما التعرف على نوع المصلحة من إستعمال الحقوق، ومن ثم بيان جواز أو عدم جواز إستعمالها وإضفاء وصف التعسف عليها، هما :

المعيار الأول : تفاهة المصلحة

نص على هذا المعيار البند (ب) من الفقرة (2) من المادة (7) من القانون المدني العراقي، والتي تقابل الفقرة (ب) من المادة (5) من القانون المدني المصري، وبموجب هذا المعيار فإن صاحب الحق يكون متعسفاً في إستعمال حقه، إذا كانت المصالح التي يرمي إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب مطلقاً مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها⁽⁶¹⁾.

يعد هذا المعيار من أدق وأهم صور التعسف في إستعمال الحقوق، لأن أساسه يتمثل بالتفاوت بين المصلحة التي تعود لصاحب الحق، والضرر الذي يصيب مصلحة الغير، لكن الموازنة بين هاتين المصلحتين والتي تشكل قوام هذا المعيار هي التي جعلته من أصعب صور التعسف في التطبيق، وتتمثل هاتان المصلحتان بمصلحة صاحب الحق في استعمال حقه، ومصلحة الغير في أن يتقاضي

(56) ينظر: شوقي السيد، مرجع سابق، ص 297.

(57) تقابل المادة (5/ب و ج) من القانون المدني المصري.

(58) ينظر: القانون المدني، مجموعة الأعمال التحضيرية، مرجع سابق، 203 وما بعدها. وللمزيد حول هذا الموضوع ينظر: د. علي مصطفى الشخ، الإجراءات التسوية، دراسة في ظاهرة المماثلة مفهومها، والمواجهة القانونية لها أمام القضاء المدني، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، عدد 56، 2014، ص 119، وما بعدها، وكذلك ينظر: د. علي عبيد الحديدي، مرجع سابق، ص 92.

(59) ينظر: د. شوقي السيد، مرجع سابق، ص 296-298.

(60) ينظر: القانون المدني، مجموعة الأعمال التحضيرية، مرجع سابق، ص 208-211، وقريب من هذا المعنى أيضاً ينظر: الفقرات (8 و 10 و 12) من الأسباب الموجبة للقانون المدني العراقي.

(61) كان المشروع التمهيدي للقانون المدني المصري إستخدم لفظ (مطلقاً) في صدر البند المشروع في المتن، لكن أبدلته اللجنة في المشروع النهائي بلفظ (البته) دون بيان بواحد هذا التبدل، و وافق عليه مجلسي النواب والشيوخ دون تعديل، علماً بأن المرجع العراقي إستخدم لفظ (مطلقاً) في صدر البند (ب) من المادة المذكورة، ربما يكون هذا التبدل وعدم وضوح المعنى وإيهامه سبباً للخلاف الذي حصل في الفقه المصري بخصوص مدلول هذه اللفظة للمزيد ينظر: القانون المدني، مجموعة الأعمال التحضيرية، ج 1، مرجع سابق، ص 211، وكذلك ينظر: د. شوقي السيد، مرجع سابق، ص 301.

الضرر الذي يقع عليه من جراء ذلك، وأن مجرد لحوق الضرر بالغير غير كافٍ لإضفاء وصف التعسف على استعمال الحق، بل يشترط بعض الفقه⁽⁶²⁾ ضرورة أن يبلغ الضرر حداً معيناً من الجسامة، بحيث ينعكس أثره على المصلحة التي تعود لأصحاب الحق، ويرى جانب آخر من الفقه⁽⁶³⁾ أن مجرد وجود المصلحة، ولو كانت مشروعة لا تكفي لممارسة الحقوق، بل تحتمل الضرورة أن تكون هذه المصلحة ذات قيمة، تبرر ما قد يصيب الغير من ضرر من جراء ذلك الاستعمال⁽⁶⁴⁾، بحيث لو كانت المصلحة تافهة قياساً للضرر الذي يلحق بالغير، وينتفي التنااسب بينهما مطلقاً، لكان استعمال الحق إستعمالاً غير جائز⁽⁶⁵⁾، إذ ذهب بعض الفقه⁽⁶⁶⁾ أن هذه الحالة تحكمها البند (أ) من الفقرة (2) من المادة (7) من القانون المدني العراقي، والتي تقابل الفقرة (أ) من المادة (5) من القانون المدني المصري، واللذان تقدمان معيار نية الإضرار بالغير، وأنها غير مشمولة بمعيار المصلحة، وإن كانت التحقق من المصلحة هي التي تنور طريق المحكمة للتعرف على نوعية استعمال الحق، ولكننا نرى أن صيغة المادة المذكورة كانت واضحة، ولا تحتمل التفسير المذكور، وأن وجود مصلحة تافهة لأصحاب الحق يجعل البند (ب) من الفقرة (2) من المادة (7) من القانون المدني واجب التطبيق، وليس البند (أ)⁽⁶⁷⁾.

وقد أخذ القضاء المصري بهذا المعيار في أكثر من مناسبة، منها، ما إتجهت إليه محكمة النقض بقولها " من إستعمل حقه إستعمالاً مشروعاً لا يكون مسؤولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بإعتبار -أن مناط المسؤولية عن تعويض الضرر هو وقوع الخطأ- وأنه لا خطأ في استعمال صاحب الحق لحقه في جلب المنفعة المشروعة التي يتيحها له هذا الحق، وكان خروج هذا الاستعمال عن دائرة المشروعية إنما هو إستثناء من ذلك الأصل..... وأن معيار الموازنة بين المصلحة المبتغاة وبين الضرر الواقع هو معيار مادي قوامه الموازنة المجردة بين النفع والضرر دون النظر الى الظروف الشخصية للمنتفع أو المضرور يسراً أو عسراً، إذ لا تنبع إساءة استعمال الحق من دواعي الشفقة، وإنما من اعتبارات العدالة القائمة على اقرار التوازن بين الحق والواجب⁽⁶⁸⁾. وأن المحكمة المذكورة لم تقصر مجال تطبيق المعيار على الحقوق الموضوعية، بل أكدت على الأخذ به بالنسبة للحقوق الإجرائية بقولها " أن المشرع اعتبر نظرية إساءة استعمال الحق من المبادئ الأساسية التي تنظم جميع نواحي وفروع القانون"⁽⁶⁹⁾.

أما موقف القضاء العراقي فإنه هو الآخر الذي قد أدلى ببلوه تجاه المعيار الذي طرحته المادة (2/7) من القانون المدني، بحيث يوازن بين مصالح أطراف الخصومة موازنة موضوعية، فإن رجحت مصلحة صاحب الحق على مصلحة الغير، فإن ذلك لا يعد إستعمالاً تعسفياً لحقه، ولا يمنع من إستعماله، ومن ثم لا تترتب المسؤولية المدنية عليه⁽⁷⁰⁾، أما إذا كانت كفة الميزان لصالح الغير، بأن كان الرجحان في مصلحته، حينئذ نكون أمام الاستعمال التعسفي للحق، حيث أعتبرت محكمة التمييز العراقية بأن طلب الدائن بيع المحجوز، ورفضه التسوية المعقولة التي عرضها المدين، والتي كانت تتناسب مع الدين، وإصراره على بيع المحجوز تعسفاً منه

(62) ينظر: د. شوقي السيد، مرجع سابق، ص 299.

(63) ينظر: د. علي فيلاي، الالتزامات (العمل المستحق للتعويض)، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 58.

(64) ينظر: د. أمجد محمد منصور، النظرية العامة للإلتزامات (مصادر الإلتزام)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 280.

(65) إستخدم المشرع العراقي لفظ "جائز" في صدر المادتين (6 و7) من القانون المدني، بخلاف للمشرع المصري الذي استخدم لفظ "مشروع" في المادتين (5 و4) من القانون المدني بعد أن كان لفظ "جائز" هي الوارد في المشروع التمهيدي والمصادق عليه في اللجنة، لكنه أبدل بلفظ "مشروع" في مجلس الشيوخ وللمزيد حول مدلول كلا اللفظان، والسبب وراء تمسك المشرع المصري بلفظ "غير مشروع" في هاتين المادتين منه ينظر: القانون المدني، مجموعة الأعمال التحضيرية، ج1، مرجع سابق، ص 209. وكذلك د. شوقي السيد، مرجع سابق، ص 290-292 و 301-303.

(66) بهذا المعنى ينظر: د. سليمان مرقس، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، القسم الاول، الاحكام العامة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1971، ص 353 وما بعدها.

(67) طبقت محكمة النقض المصرية هذا المعيار في الطعن رقم ١١٨١٣ لسنة ٨٨ قضائية، الدوائر العمالية، جلسة 2019/12/15 المنشور في الموقع الالكتروني للمحكمة وكان آخر زيارة له في 2020/5/22 وعلى الرابط التالي :

https://www.cc.gov.eg/judgment_single?id=111398828&&ja=275075

(68) ينظر: طعن رقم 1471 لسنة 51 ق جلسة 1985/6/6 اشار اليه مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص 32.

(69) ينظر: طعن رقم 1238 لسنة 56 ق جلسة 1991/3/24 اشار اليه مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص 40.

(70) بهذا المعنى ينظر: القرار التمييزي المرقم 1085 و1086/مدنية رابعة/976 الصادر من محكمة التمييز في 977/5/7 المنشور في مجموعة الاحكام العدلية، العدد الثاني، السنة الثامنة، 1977، ص 125 و126، وكذلك القرار التمييزي المرقم 708/مدنية منقول/87-88 الصادر من محكمة التمييز في 1988/1/23 المنشور في مجموعة الاحكام العدلية، العدد الاول، لسنة 1988، ص 27، وكذلك القرار التمييزي المرقم 590/مدنية اولي/988 الصادر من محكمة التمييز في 1988/10/13 المنشور في مجموعة الاحكام العدلية، العدد الرابع، لسنة 1988، ص 26 و27.

في استعمال حقه، أخذاً بالفقرة (2/ب) من المادة (7) من القانون المدني، حيث وازنت المحكمة بين مصلحة الطرفين عن طريق إجراء المقارنة بين الأضرار التي تلحق بالمدين والتي سمتها بـ(ضرراً بليغاً)، وبين مصلحة الدائن والتي بينتها بـ(لا يضمن للدائن إلا التعجيل في إستيفاء المتبقي من الدين...) (71)، وفي قرار آخر ذهبت محكمة التمييز إلى "أن الغرض من الحجز هو تأمين استيفاء الدائن لحقه من ثمن المحجوز، فإذا قدم المدين بإختياره مالا معيناً تكفي قيمته لسد الدين وتوابعه، فينبغي حجز ذلك المال، ولا يلتفت إلى طلب الدائن في هذه الحالة إذا أراد حجز مال آخر للمدين، إذ تعتبر ذلك من الدائن تعسفاً في استعمال الحق" (72).

المعيار الثاني: عدم مشروعية المصلحة

يمثل معيار عدم مشروعية المصلحة الصورة الثالثة للتعسف في استعمال الحق المنصوصة عليها في البند (ج) من المادة (2/7) من القانون المدني العراقي، التي تقابل الفقرة (ج) من المادة (5) من القانون المدني المصري، والتي تتحقق حين قيام صاحب الحق بتحقيق مصلحة غير مشروعة من جراء استعمال حقه، حيث الحقوق بالأصل لم تقرر لتحقيق مثل هذه المصالح، بل كانت مقررّة لتحقيق مصلحة مشروعة لذويها، وأن إستعمالها خلافاً للغرض الذي قررت الحقوق من أجلها، يجعل صاحبها منحرفاً عن إستعمالها، مما يستلزم تجريدها من الحماية القانونية، وهذا المعيار هو معيار موضوعي لتقدير التعسف، وإن كان طريق الوصول إليه عاملاً ذاتياً هو نية صاحب الحق (73)، وهذا ما جعل بعض الفقه إعتباره من تطبيقات فكرة الخطأ (74).

أن مضمون هذا المعيار يركز على ربط إستعمال الحقوق بغايتها، وأن كل إنحراف عن تحقيق تلك الغاية، يجعل صاحبها متعسفاً في إستعمالها، ومن ثم مسؤولاً عنه، ويتم الكشف عن الإنحراف عن طريق النظر إلى المصلحة المراد تحقيقها من جراء إستعمال الحق، فلا يكفي أن يكون لصاحب الحق مصلحة ظاهرة، و ذات قيمة أو نفع ولو كان كبيراً، بل يجب أن تكون هذه المصلحة مشروعة؛ لأن الحقوق ليست لها قيمة في نظر القانون إلا بقدر ما تحققه من مصالح مشروعة، فالإنحراف عن ذلك وتسخير الحقوق في سبيل مصالح غير مشروعة يجردها من قيمتها ويخلع عنها حماية القانون (75)، كما أن عدم إقتران الإستعمال بالمصلحة المشروعة، يدل على أن صاحب الحق قد إنحرف عن غاية الحق، والعكس صحيح أيضاً، إذ يكون إستعمال الحق إستعمالاً مشروعاً، عند إقترانه بمصلحة مشروعة، وأن هذه الأخيرة بحد ذاتها تعد كافية لجعل صاحبها بمنأى من المسؤولية؛ لأن الجواز الشرعي ينافي الضمان (76)، وتقاس مشروعية المصلحة وعدمها بمدى موافقتها أو مخالفتها لأحكام القانون (77)، والنظام العام والأداب في حالة عدم توافر نص

(71) ينظر: قرار رقم 621/إجراء/1955 في 24/10/1955 أشار إليه عبدالرحمن العلام، المبادئ القضائية، القسم المدني، أحكام محكمة التمييز مرتبة وفق حروف الهجاء، مطبعة العاني، بغداد، 1957، ص 150.

(72) ينظر: قرار رقم 690/إجراء/1954 في 24/10/1954 المنشور في مجلة القضاء، العدد الأول، السنة الثالثة عشرة، مارت 1955، ص 129 و 128.

(73) تطبيقاً لذلك ينظر: الطعن رقم 348 لسنة 43 ق جلسة، 28/3/1977 مجموعة الأحكام الصادرة عن الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، س 38، ص 812. نقلاً عن د. داليا مجدي عبد الغني، المسؤولية عن إساءة استعمال حق التقاضي، دار الجامعة الجديدة، 2016، ص 92 و 93.

(74) ينظر: د. عبدالرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص 959. وجدير بالذكر أن الأستاذ السنهوري وإن كان من أشد المدافعين عن هذه الفكرة، وأنه كان رئيساً للجنة مشروع القانون المدني العراقي والقانون المدني المصري، إلا أن كلا القانونين لم يأخذاً بما اتجه إليه، حيث أشارت الفقرة (12) من الأسباب الموجبة للقانون المدني العراقي بوضوح العبارة إلى "...أن القانون لم يغفل تقرير نظرية استعمال الحق كنظرية عامة، تنبسط على جميع نواحي القانون بمعيارها الذاتي والمادي، وأثر أن يكون لها هذا الوضع العام من أن تكون مجرد تطبيق لنظرية العمل غير المشروع..."، أما بخصوص القانون المدني المصري فإنه هو الآخر الذي بين الأمر المذكور في الفقرة (2) من مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني، للمزيد ينظر: الأسباب الموجبة للقانون المدني العراقي، وكذلك ينظر: القانون المدني، مجموعة الأعمال التحضيرية، ج 1، مرجع سابق، ص 207.

(75) ينظر: محمد خليل محمد أبو رحمه، التعسف في استعمال الحق الإجرائي في الدعوى المدنية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القدس، فلسطين، 2018، ص 55 و 56.

(76) تطبيقاً لذلك ينظر: القرار التمييزي المرقم 302/الهيئة المدنية الاستئنافية/2019 الصادر من محكمة تمييز اقليم كردستان العراق في 11/9/2019 منشور من قبل جاسم جزاء جعفر هورامي، مرجع سابق، ص 71 و 72. وكذلك الطعن رقم 833 لسنة 50 ق. جلسة 17/2/1981 أشار إليه مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص 33.

(77) بهذا المعنى قضت محكمة النقض المصرية بـ(....المصلحة التي يقرها القانون، شرط لقبول الخصومة أمام القضاء، والمصلحة المادية والادبية لا تكفي لقبول الدعوى مادامت لا تستند إلى حق يحميه القانون...) ينظر: الطعن رقم 2441 لسنة 60 ق. جلسة 26/3/1995 أشار د. احمد هندي، التعليق على قانون المرافعات على ضوء احكام النقض وآراء الفقهاء، ج 1، 2008 دار الجامعة الجديدة، ص 49.

صريح في القانون⁽⁷⁸⁾، مما دفع بالبعض⁽⁷⁹⁾ أن يوصف هذا المعيار بأنه معيار مرن يخول القضاء سلطة واسعة وكبيرة في مراقبة استعمال الحقوق⁽⁸⁰⁾.

يرى بعض الفقه⁽⁸¹⁾ بأن جوهر فكرة "عدم مشروعية المصلحة" عملاً بالمادة(7) من القانون المدني العراقي، وكذلك المادة(5) من القانون المدني المصري تتمثل في حقيقتين وهما: تتمثل الحقيقة الأولى بأن عدم مشروعية المصلحة تشكل حالة من حالات التعسف، إذ تنص المادة(2/7ج) من القانون المدني العراقي على أنه (إذا كانت المصالح التي يرمي هذا الاستعمال الى تحقيقها غير مشروعة)⁽⁸²⁾، فالمصلحة غير المشروعة هي التي لا يعتد بها القانون ولا يحميها، ويطلق عليها المصلحة غير المعتمدة قانوناً، وهي التي تناقض الغرض الذي منح الحق من أجله؛ وبذلك أصبحت فكرة عدم مشروعية المصلحة إحدى حالات تطبيق نظرية التعسف في استعمال الحق.

أما الحقيقة الثانية تتمثل بأن فكرة "عدم مشروعية المصلحة" تصلح أن تكون معياراً عاماً للتعسف في استعمال الحق؛ لأنها تتضمن كل حالات الاستعمال غير المشروع للحق، فهي جزء من كل، فضلاً على أنها تشمل كل مكونات ضابط التعسف في الوقت نفسه، إذ يمكن من خلال فكرة المصلحة التدليل على توافر نية الإضرار بالغير، إذا انعدمت المصلحة من استعمال الحق أو كانت مجرد مصلحة نظرية أو تافهة أو كانت مصلحة غير جدية بحيث لا تتناسب مع ما يصيب الغير من ضرر، أو كانت لتحقيق ما يتعارض مع مصلحة العليا للمجتمع.

من الملاحظ أن المشرع العراقي استخدم لفظ (غير مشروعة) في صدر البند(ج) من المادة(7) من القانون المدني، مخالفاً بذلك الأسلوب الذي انتهجه في المادتين(1/7و6) من القانون الذي استخدم فيهما عبارة (جائز و غير جائز)، حيث أن استخدام المشرع للألفاظ المختلفة ذات معنى مختلف وفي موضوع واحد، يدل على عدم توفيقه في إختيار اللفظ أو التعبير الذي يفى بغرضه، ويجعل طريقة صياغته للمادتين منتقدة، بالنظر لما تخلقه هذه الطريقة من الغموض وعدم الوضوح أو الدلالة المباشرة على الأحكام⁽⁸³⁾، وكان من المستحسن له أن يحذو حذو المشرع المصري في ذلك، وأن يقصر على استخدام لفظة (مشروع أو مشروع) في المادتين المذكورتين بأجلهما، بدلاً من استخدام لفظة (جائز) في المادتين(1/7و6) منه، واستخدام لفظة (مشروعة) في المادة(2/7ج) منه، حيث فضل المشرع المصري استخدام تعبير (المصلحة غير المشروعة) على التعبيرات الأخرى التي نصت عليها بعض التقنيات الأجنبية مثل (صرف الحق عن الوجهة التي شرع من أجلها)، وهو ما يؤكد أن المشرع كان أكثر وضوحاً عندما حدد هذه الوجهة بدلاً من أن يترك تحديدها، وكان تحديدها صائباً، كما أن المذكرة الإيضاحية للقانون المدني المصري قد كشفت عن دلالة تعبير (عدم المشروعية) بأنها تشمل ليست فقط المصالح التي كانت مخالفة لحكم من أحكام القانون، بل تغطي ما كانت منها تتعارض مع النظام العام أو الآداب⁽⁸⁴⁾. بالإضافة الى ذلك فإن ما يتسم به تعبير (المصلحة غير المشروعة) من الموضوعية، والدقة والإنضباط، والسهولة من ناحية التطبيق، يجعل من المشرع المصري أن يفضل على تعبير (الغرض المشروع) الذي كان سائداً في الفقه⁽⁸⁵⁾.

(78) ينظر: د.نواف خازم خالد و السيد علي عبيد، المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال الحق الإجرائي في الدعوى المدنية، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 44، السنة 2010، ص 115.

(79) ينظر: د.داليا مجدي عبدالغني، مرجع سابق، ص 91.

(80) تطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض المصرية في قرار لها بـ (...الاصل بحكم المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدني أن المشرع اعطى للقاضي سلطة تقديرية واسعة؛ ليراقب استعمال الخصوم لحقوقهم وفقاً للغاية التي استهدفها المشرع منها حتى لا يتعسفوا في استعمالها..). وفي قرار آخر لها قضت بـ (...تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه هو من شؤون محكمة الموضوع، كما أن تقدير التعويض الجاد للفرد الناتج عن هذا التعسف هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان القانون لا يلزمها بإتباع معايير معينة في شأنه...). ينظر: الطعن رقم 8388 لسنة 64، ق جلسة 1995/11/23، وكذلك الطعن رقم 19 لسنة 35 ق جلسة 1969/2/13 اشار اليه مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص 35.

(81) ينظر: د.أحمد إبراهيم عبدالنواب، الإساءة في إجراءات التقاضي والتنفيذ، مرجع سابق، ص 375. وكذلك ينظر: د.علي عبيد الحديدي، مرجع سابق، ص 162.

(82) تنص المادة(5/ج) من القانون المدني المصري على(إذا كانت المصالح التي يرمي هذا الاستعمال الى تحقيقها غير مشروعة).

(83) للمزيد بخصوص غموض النص ينظر: د.محمد شريف أحمد، نظرية تفسير النصوص المدنية، دراسة مقارنة بين الفقهين المدني والاسلامي، مطبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1982، ص 115 وما بعدها.

(84) ينظر: القانون المدني، مجموعة الاعمال التحضيرية، مرجع سابق، ص 209.

(85) ينظر: د. عبدالرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص 960.

ونفضل إستخدام تعبير (المشروع وغير المشروع) في صدر المادتين (6 و 7) بدلا من إستخدام تعبير (جائز وغير جائز)؛ وذلك بالنظر لما يشتمل عليه التعبير المقترح من الشمولية، وما يتفق مع وظيفة نظرية التعسف التي تقيد إستعمال الحقوق بغايتها، سواء أكان هذا الإستعمال يحقق مصلحة تخالف القانون، أم تخالف النظام العام والآداب؛ لان تعبير (عدم المشروعية أو غير مشروع) يطلق على جميع ما يشكل مخالفة القانون والنظام العام والآداب، بينما يقتصر تعبير (غير جائز) الى كل ما هو مخالف لأحكام القانون وحدها، ولعل هذا السبب هو الذي دفع بالمشروع المصري أن يستبدل تعبير (جائز وغير جائز) في صدر المادتين (4 و 5) من القانون المدني بتعبير (مشروع وغير مشروع) فيهما⁽⁸⁶⁾.

وعلى العموم فإن تطبيقات فكرة المصلحة في القضاء كثيرة، حيث قضت محكمة النقض المصرية بـ "أن إيقاع الطاعن للطلاق كان قد قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة، وهي إسقاط حكم النفقة فإنه يكون قد خالف القانون"⁽⁸⁷⁾. وقضت المحكمة نفسها في دعوى أخرى بـ "حقوق التقاضي والابلاغ والشكوى من الحقوق العامة التي تثبت للكافة واستعمالها لا يترتب عليه المساءلة بالتعويض إلا إذا ثبت أن من يباشر الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا مضارة خصمه"⁽⁸⁸⁾.

والقضاء العراقي هو الآخر الذي أدلى بدلوه تجاه فكرة المصلحة، تارة من خلال إعتبار المصلحة المشروعة شرط لإستعمال الحقوق بصورة عامة، وتارة أخرى من خلال إعتبارها شرطا لقبول الدعوى، حيث صرحت محكمة التمييز أخذها بهذا المعيار في إحدى مقرراتها قائلة "... يعتبر صاحب الحق متعسفا في استعماله لحقه، إذا كانت المصلحة التي يرمي الى تحقيقها غير مشروعة...". وقضت المحكمة في قرار آخر لها بـ "... أن المصلحة التي توخاها المدعي عليهما المميزان هي مصلحة غير مشروعة؛ ذلك لان القاعدة القانونية توضح أن التصرف مقرون بسببه، فالمدعي عليهما مستأجران من المدعي إضافة لوظيفته بعقد يمارسان من خلاله اعمال التسويق، وقد اراد احتكار هذا العمل من خلال معارضة دائرة المدعي بإجرائاتها التمهيدية عند الاعلان عن تأجير سوق آخر غير سوقهما، الموقع عقده مع دائرة المدعي، وذلك لغرض الاستئجار بفرصة الاندفاع ببديل ايجار موسم الحاصل، وحيث ان الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون المدني حول المصلحة غير المشروعة اذا كانت المصالح التي يرمي هذا الاستعمال الى تحقيقها غير مشروعة كما نصت المادة (204) من القانون المدني العراقي -كل تعد يصب الغير باي ضرر يستوجب التعويض-". وفي قرار آخر أكدت المحكمة المذكورة على أن الإستعمال المشروع للحق في طلب وضع الحجز الاحتياطي يحول دون إمكان مساءلة صاحبه بالتعويض عن الضرر الذي ينشأ عنه، حتى ولو تم رد الطلب المذكور شكلا⁽⁹¹⁾.

يتبين مما سبق بانه على الرغم من وجود تطبيقات كثيرة لفكرة التعسف في إستعمال الحق في ساحة القضاء العراقي، لكن يلاحظ على مسلك القضاء العراقي، بأنه لاتزال رؤيته تجاه نظرية التعسف لم تكن واضحة، وتعوزها الدقة القانونية، ولايستشف منه فيما إذا كانت نظرية مستقلة قائمة بذاتها كما أتجه اليه القانون المدني، أم مجرد تطبيق من تطبيقات العمل غير المشروع، كما اتجهت اليه مجلة الاحكام العدلية، بدليل أن إستدلال المحكمة، وفي أكثر من مناسبة، بفكرة الخطأ، وبأحكام المسؤولية التقصيرية، للتدليل على التعسف، أو ترديد لفظ الخطأ ولفظ التعسف في قراراتها كمترادين، مما يوحي بأن هذا القضاء يحاول تبني أو الوصول الى فكرة

(86) أن مشروع القانون المدني المصري قد استخدم تعبير (جائز وغير جائز) في صدر المادتين (4 و 5) منه، وكانت مناقشات لجنة المراجعة لم تتطرق الى هذا الإستخدام، وتم المصادقة على المادتين في مجلس النواب دون إجراء أي تعديل عليهما سوى تعديل في رقم المواد، الا انه في المرحلة الأخيرة من تشريعه، وبعد أن عرض المشروع على مجلس الشيوخ تم تعديل المادتين بقدر ما يتعلق بالتعبير المذكور وأبدل تعبير (جائز وغير جائز) فيهما بتعبير (مشروع وغير مشروع) وللمزيد ينظر: القانون المدني، مجموعة الاعمال التحضيرية، مرجع سابق، ص 199-211.

(87) ينظر: الطعن رقم 532 لسنة 26، ق جلسة 1963/3/1 أشار اليه مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص 42.

(88) ينظر: الطعن رقم 1182 لسنة 71 ق جلسة 2002/6/25، أشار اليه مصطفى مجدي هرجة، المرجع السابق، ص 47.

(89) ينظر: القرار التمييزي المرقم 532/مدنية اولى منقول/2003 الصادر من محكمة التمييز في 2004/4/20 أشار اليه اسعد عبد مراد، التعسف في استعمال حق التقاضي، دراسة مقارنة، بحث مقدم الى مجلس القضاء الاعلى كجزء من متطلبات الترقية الى الصنف الثالث من صنوف القضاة، 2005، ص 13.

(90) ينظر: القرار التمييزي المرقم 905/مدنية اولى /2000 الصادر من محكمة التمييز في 2004/7/20 أشار اليه حسن عواد مطرود، فكرة التعسف في المجال الإجرائي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2020، ص 47.

(91) ينظر: القرار التمييزي المرقم 43/استئنافية/86-87 الصادر من محكمة التمييز في 1987/4/28 أشار اليه ابراهيم المشاهدي، المبادئ القانونية في قضاء محكمة التمييز، في القسم المدني، مطبعة العمال المركزية، 2007، ص 329. وبهذا المعنى ايضا ينظر: القرار التمييزي المرقم 630/الهيئة المدنية/2018 الصادر من محكمة تمييز اقليم كوردستان في 2018/11/27 أشار اليه عبد الجبار عزيز حسن، مختارات تمييزية لقضاء محكمة تمييز اقليم كوردستان، القسم المدني، ج 1، ط 1، مكتبة هوليير القانونية، 2021، ص 258 و 259.

التعسف من خلال الاستعانة بالخطأ، وبقواعد المسؤولية التقصيرية⁽⁹²⁾، مما يشكل خلطاً بيناً لفكرة التعسف بفكرة الخطأ، وبأحكام المسؤولية التقصيرية نظراً لإختلافهما في الحكم⁽⁹³⁾، وهذا الأمر إن دل على شيء، فإنما يدل على أن هذا القضاء لم يساير النهج الذي انتهجه القانون المدني⁽⁹⁴⁾، بالإضافة إلى أنه لم يتمكن من تجاوز المرحلة التي قد هجر عنها هذا القانون منذ مطلع تشريعه بقوله "... ولم يغفل تقرير نظرية التعسف في استعمال الحق كنظرية عامة تنبسط على جميع نواحي القانون بمعاييرها الذاتي والمادي، وأثر أن يكون لها هذا الوضع العام من أن تكون مجرد تطبيق لنظرية العمل غير المشروع"⁽⁹⁵⁾. لذا على القضاء العراقي أن يكون أكثر دقة في استعمال الألفاظ الدالة على معانيها، وأن يلتزم بالحدود الموضوعية المرسومة له من المشرع دون التجاوز عليها، وأن ينأى بنفسه عن الخلط الذي كان سببه استعمال الألفاظ غير الدالة على معانيها مثلما لمسنه بخصوص التعسف في استعمال الحق، وإستعانتها بفكرة الخطأ وأحكام العمل غير المشروع، كل ذلك عن طريق مسايرته لنهج المشرع في كل ما تم التنصيص عليه، وإتباع التفسير المتطور له، ومراعاة الحكمة من تشريعه⁽⁹⁶⁾؛ لأن الخروج عن ذلك يشكل خرقاً للقانون دون تطبيقه، فضلاً عن ضرورة إنتهاجه لما آل إليه الفقه القانوني المعاصر، لكي تكون مقرراته مواكبة ومتماشية والتطورات التي تحصل في الفكر القانوني⁽⁹⁷⁾.

الفرع الثاني: فكرة المصلحة في قانون المرافعات المدنية

تعرضت المادة(6) من قانون المرافعات المدنية العراقي لفكرة المصلحة بقولها(يشترط في الدعوى أن يكون المدعى به مصلحة معلومة وحالة وممكنة ومحقة، ومع ذلك فالمصلحة المحتملة تكفي ان كان هناك ما يدعو إلى التخوف من الحاق الضرر بذوي الشأن، ويجوز كذلك الادعاء بحق مؤجل على أن يراعى الأجل عند الحكم به وفي هذه الحالة يتحمل المدعى مصاريف الدعوى)؛ وبذلك أصبحت المصلحة شرطاً لقبول الدعوى، بل من أهم شروطها، وعبر الفقه عن هذه الأهمية بالقول أنه (لا دعوى بلا مصلحة)، واعتبرها مناط الدعوى، وهي عبارة عن المنفعة التي يجنيها المدعي من إلتجائه إلى القضاء، فهي إذن الباعث على رفع الدعوى، والغاية المقصودة منها⁽⁹⁸⁾.

إذ المصلحة الواردة في المادة(6) من قانون المرافعات المدنية ليست الا تطبيقاً من تطبيقات فكرة المصلحة كمعيار لإستعمال الحقوق، بمعنى أنه لو لم يتصدى المشرع اصلاً إلى هذه الفكرة في المادة المذكورة، لما شكل ذلك عائقاً أمام القضاء للسير نحو تطبيق أحكام المصلحة في القانون المدني بخصوص إستعمال الحقوق الإجرائية؛ لأن المصلحة المشروعة هي غاية كافة الحقوق والأعمال القانونية والقضائية، وأن ما لا يحقق هذه المصلحة غير جدير بالحماية⁽⁹⁹⁾، أي أن المصلحة ليست شرطاً لقبول حق الدعوى فحسب،

(92) بهذا المعنى ينظر: القرار المرقم 981/ح/1956 الصادر محكمة تمييز العراق في 1956/12/2 أشار إليه عبدالرحمن العلام، مرجع سابق، ص 151.

(93) للمزيد حول هذه الإختلاف ينظر: د. عبدالمجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، الجزء الأول في مصادر الإلتزام، المكتبة القانونية، بغداد، 2007، ص 512-524.

(94) بالإضافة إلى القرارات السابقة التي تم الإشارة إليها في المتن ينظر بهذا المعنى: القرار التمييزي المرقم 2400/حقوقية/66 الصادر من محكمة تمييز العراقي في 1967/1/31، منشور في قضاء محكمة تمييز العراق، المجلد الرابع، مطبعة الحكومة، بغداد، 1970، ص 117-119. وكذلك القرار التمييزي المرقم 824/مدنية ثانية/ 1971 الصادر من محكمة تمييز العراق في 1972/5/13 منشور في النشرة القضائية، العدد الثاني، السنة الثالثة، مطبعة الادارة المحلية، بغداد، نيسان 1974، ص 42 و43.

(95) ينظر: الفقرة(12) من الاسباب الموجبة للأنحة القانون المدني العراقي.

(96) ينظر: القرار التمييزي المرقم 419/4/1982 الصادر من محكمة تمييز العراق في 1982/5/22 المتضمن (... ان تفسير النص القانوني يكون على ضوء الحكمة من التشريع عند تطبيقه عملاً بأحكام المادة(3) من قانون الاثبات، فلا يجوز الجمود في تفسير النص، إذ أن من واجب القضاء هو الخضوع الواعي للقانون وتطبيق ارادة المشرع ومقصده من القانون دون التقييد الحرفي بالنصوص...). أشار إليه محمد أحمد رمضان، مرجع سابق، ص 354.

(97) ينظر: المادة(1) من القانون المدني، وكذلك المادة(3) من قانون الاثبات العراقي.

(98) ينظر: د. احمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص 103.

(99) ينظر: قرار النقض رقم 1193 لسنة 69 ق جلسة 2001/4/30 المنشور في مجلة المحاماة، العدد 2، لعام 2002، ص 47، أشار إليه رجب احمد محمد مرعي، الحق الإجرائي نشأته وانقضاؤه -قواعده وتطبيقاته في قانون المرافعات، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق بجامعة عين شمس، 2009، ص 171.

بل تعتبر شرطاً عاماً مشروطاً في جميع الحقوق الإجرائية⁽¹⁰⁰⁾، لأن القواعد التي تحكم الدعوى بدءاً من إقامتها ومروراً بالتبليغ والمرافعة والدفع والإثبات وصدور الحكم والطعن منه وأخيراً بالتنفيذ ليست إلا وسائل شرعت لحماية الحقوق الموضوعية⁽¹⁰¹⁾.

وبالرجوع إلى نص المادة (6) من قانون المرافعات المدنية العراقي يتبين بأنها قد اشترطت توفر عدة شروط في المصلحة لكي تكون جديرة بالإعتبار منها: أن تكون المصلحة، قانونية، ومعلومة، وحالة، وممكنة، ومحقة، بمعنى أن إفتقار العمل الإجرائي الذي يكون محلاً للحق الإجرائي إلى إحدى شروط المصلحة، يجعله معيباً بعيب في المصلحة ويصبح مآله عدم قبول العمل، بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يكفي لقبول الدعوى توافر شرط المصلحة وقت رفعها، بل يتعين كذلك أن يظل هذا الشرط قائماً حتى الفصل فيها، وسار على هذا الاتجاه القضاء الإداري العراقي وكذلك القضاء الإداري المقارن⁽¹⁰²⁾.

وإذا كان الأصل هو أن المصلحة التي تقبل في استعمال حق الدعوى أن تكون حالة⁽¹⁰³⁾، فإن هذا الأصل أصبح يفسر بكثير من التوسع، فقد أجازت التشريعات المختلفة شرط المصلحة المحتملة لاستعمال حق الدعوى⁽¹⁰⁴⁾، وقد أخذ المشرع العراقي في المادة (6) من قانون المرافعات المدنية بالمصلحة المحتملة وكفايتها، أن كان هناك التخوف من الحاق الضرر بذوي الشأن؛ وبذلك فإن القانون العراقي، شأنه شأن القوانين المرافعات المقارنة، قد خرج عن الأصل الثابت بخصوص المصلحة، بحيث أجاز الإعتداد بالمصلحة المحتملة لقبول استعمال الحقوق الإجرائية، وأن هذا الإعتداد بالمصلحة المحتملة يجعل العمل الإجرائي الذي يتم بالإستناد إليها رخصة إجرائية؛ لأنها مقررّة خلافاً للأصل الثابت المتمثل بوجود أن تكون متحققة، وليست محتملة.

وتظهر أهمية فكرة المصلحة المحتملة في نطاق قانون المرافعات المدنية بإعتبارها وسيلة أوجدها المشرع لتوفير الحماية القانونية لأصحاب تلك المصالح، وأنه أراد أن يرفع من منزلتها عن طريق جعلها أساساً للإقرار بكثير من الظواهر الإجرائية، منها الرخص الإجرائية والتي تثبت لأصحابها خلافاً للأصل، وهي قائمة في الكثير من حالاتها على أساس فكرة المصلحة المحتملة، وعدم تفويت الفرصة لأصحابها⁽¹⁰⁵⁾. بحيث يمكن القول بأنه لو لم يأخذ المشرع بهذه الفكرة، لما تمكن أحد من اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقه؛ بسبب إفتقار العمل الإجرائي المتخذ منه لأحد أوصاف المصلحة، بمعنى أن عدم تحقق المصلحة بالكيفية التي صورها المشرع يحول دون قبول العمل الذي يعبر عنها. ومن هنا يتبين أنه كان إتجاه المشرع العراقي بإعتداده بفكرة المصلحة المحتملة إتجاهاً سليماً ومحموداً، كما أنه ينسجم وموقف التشريعات المقارنة، بالإضافة إلى أنه يتماشى وفلسفة الحقوق الإجرائية بإعتبارها كتلة من الحقوق الوسيطة مقررّة لتوفير الحماية للحقوق الموضوعية أو الوصول إليها.

يرى بعض الفقه⁽¹⁰⁶⁾ أن المصلحة هي الشرط الوحيد لقبول الدعوى على أن من خصائصها الصفة والحق الموضوعي، ومن جانبنا لانؤيد هذا الرأي؛ لأن المصلحة لوحدها غير كافية لاستعمال الحق الإجرائي، بل يستلزم قبول استعماله وصحته إجتماع بقية

(100) ينظر بهذا المعنى : نقض 1990/6/28-طعن 2922 لسنة 58 ق- السنة 41، ص 394، عدد 2، رقم 229، اشار اليه د. احمد هندي، مرجع سابق، ص 59.

(101) ينظر: د. عباس العبودي، شرح احكام قانون اصول المحاكمات المدنية، ط1، دار الثقافة، 2006، عمان، ص 189.

(102) ينظر: القرار المرقم 5/انضباط/تميز/ 2008 الصادر من الهيئة العامة لمجلس شوري الدولة العراقي في 2007/12/26 اشار اليه عباس زياد السعدي، النافع في قضاء المرافعات المدنية بين النص والتطبيق، ج2، مكتبة الصباح، بغداد، 2016، ص 46، وكذلك ينظر مجموعة من القرارات التي إستقر فيها قضاء مجلس الدولة المصري على ضرورة إستمرار شرط المصلحة لحين الفصل في الدعوى وعلى سبيل المثال ينظر: الطعن المرقم 670 الصادر من مجلس الدولة المصري في 1954/1/31-السنة الرابعة 746، وكذلك الطعن المرقم 166 لسنة 27 القضائية تاريخ 1986/11/19، والطعن المرقم 1809 في 1989/1/29، وأستقر القضاء الإداري الاردني متمثلاً بمحكمة العدل العليا على أن المصلحة شرط من شروط اقامة الدعوى تدور وجوداً وعدمها وعلى سبيل المثال ينظر: قرار رقم 1972/89 تاريخ 1972/1/1، قرار رقم 1981/43 في 1982/1/1، وقرار رقم 1994/314 تاريخ 1995/2/13 أشار إليها جهاد ضيف الله الجازي، وقت توافر المصلحة في دعوى الإلغاء، بحث منشور في مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد 1، 2015، ص 22 و 23. وخلافاً لهذا الرأي ينظر: د.نجيب أحمد عبدالله ثابت الجبلي، التعسف في استعمال الحق الإجرائي، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 50.

(103) ينظر: قرار النقض 1987/6/14- طعن 1455 لسنة 53 ق-السنة 38 ص 822 رقم 174 اشار اليه د.احمد هندي، مرجع سابق، ص 60.

(104) ينظر: المادة (3) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم 13 لسنة 1968، والمادة (3) من قانون اصول المحاكمات المدنية الاردني رقم 24 لسنة 1988.

(105) ينظر: المواد (141-153) من قانون المرافعات المدنية العراقي.

(106) ينظر: د.محمود محمد الكيلاني، موسوعة القضاء المدني، اصول المحاكمات والمرافعات المدنية، المجلد الاول، ط1، دار

شروطه⁽¹⁰⁷⁾، فضلا على إن المصلحة بالمعنى السابق ذكره، قد لا تكون دائما معيارا لقبول إستعمال الحق الإجرائي، بل قد يحدث بأن توفرها يشكل مانعا من إستعمال هذه الحقوق لبعض أشخاص الخصومة نظرا لطبيعة دورهم فيها مثلا أن تحقق المصلحة للقاضي يحول دون إمكانه البت في الدعوى وإتخاذ اي إجراء فيها⁽¹⁰⁸⁾، وكذلك الحكم بالنسبة للخبير⁽¹⁰⁹⁾، كما أن الشاهد هو الآخر الذي يفقد أهليته للشهادة، للمحكمة أن لاتأخذ بأقواله متى ما ثبتت مصلحته مع أحد الخصوم⁽¹¹⁰⁾؛ وبذلك يتبين أن مفهوم المصلحة في نطاق قانون المرافعات المدنية يختلف عما هو وارد في القانون المدني، أو القانون الموضوعي بشكل عام، بحيث أن مفهومها في نطاق قانون المرافعات يأخذ جانبيين، الجانب الأول: وهو الجانب الإيجابي الذي لا يمكن الإستغناء عنها، ويتحتم توفرها عند إستعمال الحقوق الإجرائية مثل حق الدعوى، أو الدفع، أما جانبها السلبي فيتمثل بأن ثبوت المصلحة لهؤلاء الأشخاص يحول دون صحة العمل الإجرائي المتخذ، ويجعله معرضا للفسخ أو للنقض وتبطل الإجراءات التي تمت في ظلها⁽¹¹¹⁾.

والمصلحة المقصودة في نطاق الحق الإجرائي تختلف عن المصلحة المادية المتمثلة بتحقيق نفع مادي للمقبل عليه والمتعلق بالحق الموضوعي، بمعنى أن المصلحة في حق الدعوى تختلف عن الحق المراد حمايته؛ لان المصلحة في هذه الأخيرة تكون موجودة، وقائمة قانونا، وأنها تخضع للقواعد القانونية الموضوعية رغم الاعتداء عليه، لكن المصلحة في حق الدعوى تخضع لقواعد قانون المرافعات، وهي بذلك ترفع لدفع العدوان على الحق المراد حمايته، والهدف منها عملي هو ابتغاء ثمره هذا الحق، فضلا عن ذلك فإن حق الدعوى قد يوجد دون أن يستند الى حق موضوعي، كما هو الشأن في دعاوي الحيازة، والإثراء بلا سبب، وقد يظل حق الدعوى رغم زوال الحق المراد حمايته كما في حالة الالتزام الطبيعي. بالإضافة الى ذلك فإن المصلحة التي تقاس بها قبول العمل الإجرائي وصحته هي المصلحة التي وفرها المشرع للشخص بإعتباره أحد أشخاص الخصومة، وليست المراد بها المصلحة المادية المتعلقة بالحق الموضوعي والتي قد تضاف الى ذمة الشخص، بمعنى أن القانون أقر له بهذه المصلحة بإعتباره احد أشخاص الخصومة، ولاشأن للحق الموضوعي على هذا الإستعمال مثلا إذا صدر الحكم لصالح المدعي بناء على إقرار المدعي عليه بالحق المدعى به، فإن إقراره بالحق الموضوعي لا يحول دون استعمال حق الطعن من الحكم بإعتباره خاسرا، وله مصلحة في مباشرة العمل الإجرائي المتمثل بالطعن⁽¹¹²⁾.

أن مناط تطبيق النصوص الإجرائية هي تحقيق مصلحة، وقد عبر المشرع عن هذه المصلحة صراحة، أو دلالة، يستخلص عندئذ من الظروف والوقائع، بمعنى أن قبول العمل الإجرائي يدور مع المصلحة، وهذه الأخيرة هي التي تشكل الميزان الذي يوازن به صحة العمل الإجرائي، بحيث نستطيع القول بأن كافة الأنظمة الإجرائية وضعت من أجل تحقيق المصلحة، وقد تكون هذه المصلحة عامة، أو تكون خاصة. ونظرا للأهمية البالغة التي أكتسبتها فكرة المصلحة، فإن الفقه⁽¹¹³⁾ قد أعتبرها من الدفوع بعدم القبول والتي تدخل ضمن المسائل القانونية، ولايتوقف الدفع بها وإثارتها على إرادة الخصوم، بل جعل أمر المصلحة والتحقق منها من المسائل المتعلقة بالنظام العام، ويجوز الدفع بها في أية حالة تكون عليها الدعوى⁽¹¹⁴⁾.

(107) للمزيد حول عناصر العمل الإجرائي ينظر: سيروان رؤوف على، نظرية العمل الإجرائي في قانون المرافعات المدنية، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، مقدم الى المعهد القضائي لإقليم كردستان-العراق، 2020، ص 26 وما بعدها.

(108) ينظر: المادة(4/91) من قانون المرافعات المدنية العراقي.

(109) ينظر: المادة(136) من قانون الاثبات العراقي، وتطبيقا لها ينظر القرار التمييزي المرقم 26/25/2019/الهيئة الموسعة المدنية الصادر من محكمة التمييز الاتحادية في 2019/1/21، المنشور في الموقع الالكتروني لمجلس القضاء الاعلى <https://www.hjc.iq/qview>./2439 وكانت آخر زيارة لها في 2020/9/12.

(110) ينظر: المادتان(82و94/أولا) من قانون الاثبات العراقي وتطبيقا لها ينظر القرار التمييزي المرقم 2010/223 الصادر من محكمة استئناف بغداد/الرصافة الاتحادية في 2010/3/22 أشار اليه فلاح كريم وناس آل جحيش، المختار من قضاء محكمة التمييز الاتحادية ومحكمة تمييز اقليم كردستان ومحاكم الاستئناف بصفتها التمييزية، تطبيقات قانون الاثبات، ط1، المكتبة القانونية، 2018، ص 258 و259.

(111) ينظر: القرار التمييزي المرقم 606/موسعة أولى/1981 الصادر من محكمة التمييز في 1982/9/11 والمتضمن(..)إذا وضع القاضي نفسه موضع التهم وجعلها محلا للشك والريبة في استقامته فانه يتعين على لجنة شؤون القضاة توجيه احدى العقوبات له(..)) اشار اليه صادق حيدر، شرح قانون المرافعات المدنية، دراسة مقارنة، مكتبة السنهوري، بغداد، 2011، ص 192 و193.

(112) ينظر بهذا المعنى د.أمينة نمر، الدعوى واجراءاتها، منشأة المعارف، الاسكندرية، دون الإشارة الى سنة النشر، ص 20، وينظر كذلك: د.احمد مسلم، اصول المرافعات، دار الكتاب العربي، دون الإشارة الى مكان النشر، 1960/1961، ص 31 و315، وينظر: د.عزمي عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 205.

(113) ينظر: د.نجيب أحمد عبدالله ثابت الجبلي، مرجع سابق، ص 51.

(114) تنص المادة(3/ثالثا) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري على"وتقضي المحكمة من تلقاء نفسها، في اية حالة تكون عليها الدعوى، بعدم القبول في حالة عدم توافر الشروط المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين".

تظهر أهمية اعتبار فكرة المصلحة من النظام العام في قانون المرافعات من حيث أن إعتبارها متعلقة بالنظام العام معناه منح المحكمة سلطة التحقيق أو الخوض في المصلحة وفي أوصافها، وعدم الإعتداد بها في حالات انتفاؤها، أو عدم مشروعيتها عن طريق فرض جزاء عدم القبول من تلقاء نفسها، أي عدم السماح لصاحب الحق من إستعمال حقه، وإنشغال القضاء بما لا يحقق المصلحة المرجوة من تقريرها أصلاً؛ وبذلك يتبين أن المصلحة في قانون المرافعات تمثل وسيلة للتعرف على مدى جدية الشخص في إستعمال حقه الإجرائي، وكذلك يساعد على الحد من استعماله دون مقتضى على شكل حق الدعوى أو الدفع أو الإثبات، مما يزيل عراقيل أمام سرعة حسم الدعوى، ويخفف أعباءً كبيراً عن كاهل القضاء، والذي يعود إيجاباً على مرفق القضاء وحسن إدارته، ومن ثم تحقيق المصلحة العامة وخير العام في المجتمع. ربما يكون هذا الأمر هو الذي دفع بالمشروع المصري التدخل نحو تعديل المادة (3) من قانون المرافعات المدنية والتجاري عن طريق إضافة فقرة (3) الى المادة المذكورة، وبموجبها تقضي المحكمة من تلقاء نفسها بفرض جزاء عدم القبول، تجاه أي دعوى أو أي طلب أو دفع في حالة عدم توافر شروط المصلحة المبيّنة في الفقرتين (1 و 2) من المادة المذكورة، وبسبب عدم وجود مثلها في التشريع العراقي فإننا قلنا نجد في التطبيقات القضائية أن تجرؤ محاكمنا من إعمال أو فرض جزاء عدم القبول حتى لو تبين له بأن المصلحة غير متوفرة في إستعمال الحقوق الإجرائية، ربما يكون السبب في ذلك راجعاً الى المبدأ الذي يقضي بأن الجزاء لا يتم فرضه إلا بالنص، ويبدو أن المبدأ المذكور لا يشكل حائلاً أمام إعمال الجزاء المذكور؛ لأن فرض الجزاء هنا يتم بالإستناد الى نظرية التعسف في إستعمال الحق، وما اتجهت اليه المادة (7) من القانون المدني، والتي أصبحت من المبادئ القانونية الأولية، علماً بأن إجماع الفقه المصري بخصوص المادة (3) من قانون المرافعات المدنية والتجارية منعقد على أنها ليست الا تطبيقاً من تطبيقات فكرة المصلحة الواردة في المادة (5) من القانون المدني المصري التي تقابل المادة (7) من القانون المدني العراقي؛ وبذلك فما قيل بشأن القانون المصري يقال بشأن العراقية أيضاً. وعلى الرغم من ذلك فإننا ندعو المشرع العراقي الى إضافة فقرة مستقلة الى المادة (6) من قانون المرافعات المدنية على أن يتقيد إستعمال الحقوق الإجرائية بكافة أنواعها بعدم التعسف فيها، وضرورة إعمال جزاء عدم القبول متى ما كانت المصلحة معدومة، أو غير مشروعة، وأن ترتفع منزلتها الى مصاف النظام العام، بأن لاتعلق إثارتها على طلب الخصوم، بل تعطى السلطة للمحكمة للحكم بعدم القبول، على أن تقرأ ((المادة 6/ ب : تقضي المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى، إذا وجدت بأن المدعى لم يكن له مصلحة فيها، أو كانت له مصلحة ولكنها غير مشروعة،....)). بالإضافة الى منح حق الخصم للمطالبة بالتعويض في الدعوى نفسها أو بدعوى مستقلة، وكذلك فرض الغرامة الجزائية بحقه كأثر من آثار تحقق التعسف في إستعمال الحق الإجرائي.

الخاتمة

في نهاية دراستنا توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نذكر أهمها:

أولاً : الاستنتاجات

1. اقرت المادة (188) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري بالإستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية، وكذلك المسؤولية المدنية عنه، لكنها لم تبين المعيار الذي يتم الركون اليه للتدليل عليه؛ مما سبب خلافاً في القضاء والفقه حول تفسير هذه المادة، أما قانون المرافعات المدنية العراقي، فإنه لم يأت بنص عام، وأكتفى بالتصنيف على تطبيقات لفكرة المسؤولية المدنية الناجمة عن الاستعمال التعسفي لهذه الحقوق، دون بيانه للمعيار الذي يتم التعويل عليه للتدليل على التعسف.
2. صرحت المادة (25/ثانياً) من قانون الإثبات العراقي أخذها بمعيار (الإضرار بالغير) لإستعمال الحق الإجرائي، بالإضافة الى تطبيقات أخرى لهذا المعيار في المواد (37، 38، 42، 51، 52، 115/119، 4/ثانياً) منه.
3. أن القضاء العراقي وعلى الرغم من عدم وجود نصوص إجرائية صريحة بخصوص جواز إقامة المسؤولية عن التعسف في إستعمال الحقوق الإجرائية، الا انه قد أستعان بالمعيار الذي طرحته المادة (2/7 أ) من القانون المدني، بإعتبار المادة المذكورة لا تقتصر على الحقوق الموضوعية وحدها، بل تكون شاملة لجميع أنواع الحقوق الموضوعية والإجرائية على حد سواء، وأنه كان أمينا على هذا المعيار وظل يتردده في احكامه منذ وقت طويل، لكنه قد خلط، بين الحين والآخر، في بيان الاساس الذي تقيم عليه هذه المسؤولية، تارة تقيمها على اساس الخطأ، وأخرى على اساس التعسف.
4. أن المشرع العراقي قَبِدَ إستعمال الحق بصورة عامة بفكرة المصلحة في المادة (2/7 ب و ج) من القانون المدني، إذ أن حكم المادة المذكورة يسري على جميع أنواع الحقوق الموضوعية والإجرائية، وكذلك الحقوق العامة منها، أو الخاصة، فضلاً عن ذلك فإن معيار المصلحة هي التي تغطي جملة الحالات التي يقع فيها التعسف؛ لان معيار قصد الأضرار بالغير، وإن كان ينطوي في أغلب صورته على غياب المصلحة وهي غاية الحق، الا أنه لايجد سبيله في التطبيق الا من خلال معيار المصلحة.

5. كان الهدف من وراء تعدد معايير استعمال الحق في المادة(7) من القانون المدني العراقي، هو تغطية جميع حالات الاستعمال التعسفي للحقوق، لكي يتماشى الوضع التشريعي في العراق مع ما هو سائد في الفقه الإسلامي، بإعتباره المصدر الذي إستمدت منه المعايير الواردة في المادة.
6. أن مسلك القضاء العراقي تجاه نظرية التعسف في استعمال الحقوق مسلكاً منتقداً، إذ أن رؤيته لاتزال تجاه النظرية لم تكن واضحة، وتعوّزها الدقة القانونية، ولايستشف منه فيما إذا كانت نظرية مستقلة قائمة بذاتها كما أتجه اليه القانون المدني، أم مجرد تطبيق من تطبيقات العمل غير المشروع، كما اتجهت اليه مجلة الاحكام العدلية.
7. تعتبر المصلحة هي غاية كافة الحقوق والأعمال القانونية والقضائية، وأن ما لا يحقق هذه المصلحة غير جدير بالحماية، إذ أن المصلحة ليست شرطاً لقبول حق الدعوى فحسب، بل تعتبر شرطاً عاماً مشروطاً في جميع الحقوق الإجرائية، لان القواعد التي تحكم الدعوى، بدءاً من إقامتها، ومروراً بالتبليغ، والمرافعة، والدفع، والإثبات، و صدور الحكم، والطعن منه، وأخيراً بالتنفيذ، ليست الا وسائل شرعت لحماية الحقوق الموضوعية. وتعتبر المصلحة الواردة في المادة(6) من قانون المرافعات المدنية تطبيقاً من تطبيقات فكرة المصلحة كمعيار لإستعمال الحقوق.
8. إشتربت المادة(6) من قانون المرافعات المدنية العراقي توفر عدة شروط في المصلحة لكي تكون جديرة بالإعتبار، وأن إفتقار العمل الإجرائي الذي يكون محلاً للحق الإجرائي الى إحدى هذه الشروط، يجعله معيباً بعيب في المصلحة ويصبح مآله عدم قبول العمل.
9. أن مفهوم المصلحة في نطاق قانون المرافعات المدنية يختلف عما هو وارد في القانون المدني، بحيث أن ثبوت المصلحة للشخص القائم بالعمل الإجرائي، يجعله غير أهل للقيام به اصلاً، مما يجعل العمل معرضاً للجزاء الإجرائي المحدد له، وهذا هو المعنى السليبي للمصلحة في نطاق القانون الإجرائي.
10. أن قبول العمل الإجرائي يدور مع فكرة المصلحة، وهي التي تشكل الميزان الذي يوازن به صحة العمل الإجرائي وعدمها، ولايتوقف الدفع بها، أو إثارتها على إرادة الخصوم، بل جعل أمر المصلحة والتحقيق فيها من المسائل المتعلقة بالنظام العام، ويجوز الدفع بها في أية حالة تكون عليها الدعوى، لانها تدخل ضمن قائمة الدفوع بعدم القبول، مما يعطي القضاء سلطة البت أو الخوض في المصلحة وفي أوصافها، وعدم الإعتداد بها في حالات انتفاؤها، أو عدم مشروعيتها عن طريق فرض جزاء عدم القبول من تلقاء نفسها، بالإضافة الى أنه يساهم في إزالة ما تعرقل سرعة حسم الدعوى، ويخفف أعباءً كبيراً عن كاهل القضاء، والذي يعود إيجاباً على مرفق القضاء وحسن إدارته.

ثانياً : التوصيات

نوصي المشرع العراقي والكوردستاني بما يأتي

1. ضرورة إقرار المشرع بحظر الإستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية، عن طريق إيراد نص عام في قانون المرافعات المدنية عليه، وتحديد الجزاء الإجرائي الذي يتم فرضه، ويتم ذلك عن طريق تعديل المادة(155) من القانون، وإضافة الفقرة(ب) اليها، على أن تقرأ كالآتي (المادة155/ب: يحظر الإستعمال التعسفي لحق الدعوى، أو الدفع، والمحكمة أن تقرر عدم قبوله، إذا وجدت بأن صاحبه كان متعسفاً في إستعماله، دون الإخلال بحق المتضرر من المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي يصيبه عن ذلك في نفس الدعوى، أو في دعوى مستقلة).
2. تعديل المادة(6) من قانون المرافعات المدنية عن طريق إضافة فقرة(ب) اليها على أن تقرأ كالآتي(المادة 6/ ب : تقضي المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى، إذا وجدت بأن المدعى لم يكن له مصلحة فيها، أو كانت له مصلحة ولكنها غير مشروعة، دون الإخلال بحق المتضرر من المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي يصيبه عن ذلك في نفس الدعوى أو في دعوى مستقلة)).
3. إجراء تعديل في صدر المادتين(6و7) من القانون المدني، بالقدر الذي يتعلق بتعبير(جائز وغير جائز)، على أن يستخدم تعبير(مشروع وغير مشروع) بدلاً عنهما.
4. ضرورة مواكبة القضاء للتطورات التي تحدث في ساحة الفقه، وأن يتفهم النصوص وفلسفتها قبل تطبيقها، وإتباع التفسير المتطور لها، ومراعاة الحكمة من التشريع عند تطبيقها بالكيفية التي تصدت اليها المادة(1) من القانون المدني، والمادة(3) من قانون الإثبات؛ لان واجب القاضي هو الخضوع الواعي للقانون، وتطبيق ارادة المشرع ومقصده، دون إغفال هذه الإرادة سواء بترك تطبيق النص، أو التقييد الحرفي له.
5. ندعو القضاء العراقي والكوردستاني للإلتزام بالدقة عند إستعمال الالفاظ الدالة على معانيها، وأن يلتزم بالحدود الموضوعية المرسومة له قانوناً حين صياغة الأحكام والقرارات، دون التجاوز عليها، وأن يجنب نفسه عن الخلط الذي كان سببه إستعمال

الألفاظ غير الدالة على معانيها، مما يزيل اللبس، أو الغموض الذي كان حائلاً أمام فهم، أو تحليل موقف القضاء تجاه الكثير من المسائل القانونية، خاصة ما تعلقت منها بالمسؤولية المدنية عن استعمال الحقوق الإجرائية.

المراجع

أولاً: الكتب

1. د. إبراهيم أمين النفاوي، التعسف في التقاضي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
2. إبراهيم المشاهدي، المبادئ القانونية في قضاء محكمة التمييز، في القسم المدني، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 2007.
3. إبراهيم المشاهدي، المختار من قضاء محكمة التمييز، قسم القانون المدني والقوانين الخاصة، ج2، مطبعة الزمان، بغداد، 1999.
4. د. أحمد إبراهيم عبدالتواب، الاساءة في اجراءات التقاضي والتفويض، دراسة تأصيلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2009.
5. د. أحمد إبراهيم عبدالتواب، النظرية العامة للحق الاجرائي، دراسة تأصيلية مقارنة، ط1، دار الجامعة الجديدة، 2009.
6. د. احمد أبو الوفاء، المرافعات المدنية والتجارية، دار المعارف بمصر، 1952.
7. د. أحمد شوقي محمد عبدالرحمن، الدراسات البحثية في المسؤولية المدنية، المجلد الاول، المسؤولية المدنية الشخصية، منشأة المعارف، 2007.
8. د. احمد هندي، التعليق على قانون المرافعات على ضوء احكام النقض وآراء الفقهاء، ج1، دار الجامعة الجديدة، 2008.
9. د. احمد مسلم، اصول المرافعات، دار الكتاب العربي، دون الإشارة الى مكان النشر، 1961/1960.
10. د. أمجد محمد منصور، النظرية العامة للإلتزامات (مصادر الإلتزام)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
11. جاسم جزاء جافر هورامي، صفوة المبادئ القانونية لمحكمة تمييز إقليم كردستان العراق للفترة 2018-2020، ج 1، ط1، مكتبة بادكار، 2020.
12. حسن عواد مطرود، فكرة التعسف في المجال الإجرائي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2020.
13. د. أمينة نمر، الدعوى واجراءاتها، منشأة المعارف، الاسكندرية، دون الإشارة الى سنة النشر.
14. د. داليا مجدي عبد الغني، المسؤولية عن إساءة استعمال حق التقاضي، دار الجامعة الجديدة، 2016.
15. د. سليمان مرقس، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، القسم الاول، الاحكام العامة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1971.
16. د. شوقي السيد، التعسف في استعمال الحق، طبيعته ومعياره في الفقه والتشريع والقضاء، ط1، دار الشروق، 2008.
17. صادق حيدر، شرح قانون المرافعات المدنية، دراسة مقارنة، مكتبة السنهوري، بغداد، 2011.
18. د. عباس العبودي، شرح احكام قانون اصول المحاكمات المدنية، ط1، دار الثقافة، عمان، 2006.
19. عباس زياد السعدي، النافع في قضاء المرافعات المدنية بين النص والتطبيق، ج2، مكتبة الصباح، بغداد، 2016.
20. عبدالرحمن العلام، المبادئ القضائية، القسم المدني، أحكام محكمة التمييز مرتبة وفق حروف الهجاء، مطبعة العاني، بغداد، 1957.
21. د. عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج1، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة الجديدة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
22. عبدالجبار عزيز حسن، مختارات تمييزية لقضاء محكمة تمييز إقليم كردستان، القسم المدني، ج1، ط1، مكتبة هولير القانونية، 2021.
23. د. عبدالله مبروك النجار، التعسف في استعمال حق النشر، دراسة مقارنة بين الفقهاء الاسلامي والمدني، دار النهضة العربية، 1995.
24. د. عبدالغفور محمد البياتي، القواعد الفقهية في القضاء، المجلد الأول، ط1، دار النهضة، 2010.
25. د. عبدالمجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، الجزء الأول في مصادر الإلتزام، المكتبة القانونية، بغداد، 2007.
26. د. عزمي عبدالفتاح، نحو نظرية عامة لفكرة الدعوى، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، 1986.
27. د. علي عبيد الحديدي، التعسف في استعمال الحق الاجرائي في الدعوى المدنية، دراسة مقارنة، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2015.
28. د. علي فيلالي، الإلتزامات (العمل المستحق للتعويض)، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
29. د. نجيب أحمد عبدالله ثابت الجبلي، التعسف في استعمال الحق الإجرائي، المكتب الجامعي الحديث، 2006.

30. د. محمود محمد الكيلاني، موسوعة القضاء المدني، اصول المحاكمات والمرافعات المدنية، المجلد الاول، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
31. مصطفى مجدي هرجة، أحكام التقاضي الكيدي- إساءة إستعمال حق التقاضي، دار محمود، ط1، 2006.
32. فلاح كريم وناس آل جحيش، المختار من قضاء محكمة التمييز الاتحادية ومحكمة تمييز اقليم كردستان ومحاكم الاستئناف بصفتها التمييزية، تطبيقات قانون الاثبات، ط1، المكتبة القانونية، بغداد، 2018.
33. محمد شريف أحمد، نظرية تفسير النصوص المدنية، دراسة مقارنة بين الفقهاء المدني والاسلامي، مطبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1982.
34. د. هادي حسين الكعبي، الاصول العامة في قانون المرافعات المدنية، نظرية تحديد الاختصاص القضائي، ج 1، مكتبة السنهوري، بيروت، 2021.
35. القانون المدني، مجموعة الأعمال التحضيرية، ج1، الباب التمهيدي أحكام عامة، دار الكتاب العربي، دون الإشارة الى سنة النشر.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. إبراهيم أمين النفاوي، مسؤولية الخصم عن الإجراءات، دراسة مقارنة في قانون المرافعات، اطروحة الدكتوراه قدمت الى كلية الحقوق بجامعة عين شمس، 1987.
2. رجب احمد محمد مرعي، الحق الإجرائي نشأته وانقضاؤه -قواعده وتطبيقاته في قانون المرافعات، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق بجامعة عين شمس، 2009.
3. سيروان رؤوف على، نظرية العمل الإجرائي في قانون المرافعات المدنية، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، مقدم الى المعهد القضائي لإقليم كردستان-العراق، 2020.
4. عبدالعزيز بن عبدالله عبدالعزيز الصعب، التعسف في استعمال الحق في مجال الاجراءات المدنية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2010.
5. محمد أحمد رمضان، دور القاضي في إنشاء القاعدة القانونية المدنية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد، 1985.
6. حمد خليل محمد أبو رحمه، التعسف في استعمال الحق الإجرائي في الدعوى المدنية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق بجامعة القدس، فلسطين، 2018.

ثالثاً : الأبحاث القانونية

1. اسعد عبد مراد، التعسف في استعمال حق التقاضي، دراسة مقارنة، بحث مقدم الى مجلس القضاء الاعلى كجزء من متطلبات الترقية الى الصنف الثالث من صنف القضاة، 2005.
2. جهاد ضيف الله الجازي، وقت توافر المصلحة في دعوى الإلغاء، بحث منشور في مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد/1، 2015، ص 22 و 23.
3. د. جلال العدوي، النزول عن الحقوق وغيرها من مراكز القانون الخاص، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية، كلية الحقوق، سنة 13، العددان 3 و 4، 1964.
4. فريد فتیان، الخطأ تحت ستار الحقوق، بحث منشور في مجلة القضاء، العدد الاول، السنة العاشرة، كانون الثاني 1952.
5. دنواف خازم خالد و السيد علي عبيد، المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال الحق الإجرائي في الدعوى المدنية، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 44، السنة 2010.
6. د. عبد الكريم صالح عبد الكريم و د. عبد الله فاضل حامد، تضخم القواعد القانونية- التشريعية، دراسة تحليلية نقدية في القانون المدني، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة 6، العدد 23، أيلول 2014.
7. د. علي مصطفى الشيخ، الاجراءات التسوية، دراسة في ظاهرة المماثلة مفهومها، والمواجهة القانونية لها أمام القضاء المدني، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، عدد 56، 2014.
8. وداد وهيب لهمود، إساءة استعمال الحق الإجرائي، دراسة مقارنة في القانون المدني والفقه الاسلامي، بحث منشور في المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 12، ابريل 2020.

رابعاً : المجلات العلمية ودوريات والمواقع الالكترونية

1. قضاء محكمة تمييز العراق، المجلد الرابع، مطبعة الحكومة، بغداد، 1970.
2. النشرة القضائية، العدد الثاني، السنة الثالثة، مطبعة الادارة المحلية، بغداد، نيسان 1974
3. النشرة القضائية، العدد الثاني، السنة الرابعة، بغداد، 1975.
4. مجموعة الأحكام العدلية، العدد الاول، السنة السادسة، 1976.
5. النشرة القضائية، العدد الثاني، السنة الخامسة، بغداد، 1977.
6. مجموعة الاحكام العدلية، العدد الثاني، السنة الثامنة، 1977.
7. مجموعة الاحكام العدلية، العدد الثاني، السنة العاشرة، 1979.
8. مجموعة الاحكام العدلية، العدد الاول، لسنة 1988.
9. مجموعة الاحكام العدلية، العدد الرابع، لسنة 1988.
10. مجلة العدالة، العدد الرابع، بغداد، 2001.
11. الموقع الالكتروني لمجلس القضاء الاعلى العراقي <https://www.hjc.iq/qview>

خامساً: القوانين

1. القانون المدني رقم 40 لسنة 1951.
2. قانون اصول المرافعات المدنية والتجارية رقم 88 لسنة 1956 الملغي.
3. قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969.
4. قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979.
5. قانون التنفيذ رقم 45 لسنة 1980.
6. قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم 13 لسنة 1968.
7. قانون الاثبات المصري رقم 25 لسنة 1968.
8. قانون اصول المحاكمات المدنية الاردني رقم 24 لسنة 1988.